

تَبَرُّكٌ

الامام المحدث

مِنْ قَوْلِ الْمُرْجئةِ الْمُحَدِّثِ



دار الأناضول
أبو ظبي

غير مخصص للبيع

تَبْرِئَةُ الْإِمَامِ الْمُحْتَضِرِ

مِنْ قَوْلِ

الْمُرْجِيَّةِ الْمُحْتَضِرِ

بقلم

أ.د. إبراهيم بن عامر الرحيلي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين والعاقبة للمتقين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين
نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .
أما بعد....

فإن الله تعالى بعث رسوله محمدا ﷺ بهذا الدين ، وأنزل عليه كتابه المبين ، وجعل العز
والرفعة لمن عمل بكتابه واتبع سنة رسوله ﷺ .

قال تعالى : ﴿هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَىٰ وَدِينِ الْحَقِّ لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ وَلَوْ كَرِهَ الْمُشْرِكُونَ﴾^(١)

وقال ﷺ : (لا تزال طائفة من أمتي على الحق ظاهرين لا يضرهم من خذلهم)^(٢)
ولا يزال أهل السنة والجماعة قائمين بأمر الدين ، تقريراً للحق ودعوة إليه ، وإبطالاً للباطل
وتحذيراً منه، وما كان أهل الخلاف على شتى أصنافهم ليرضوا عن أهل السنة بسبب ما هم
قائمون به من الإنكار عليهم والتشريد بهم وتحذير الناس من مخالفاتهم .

وإن من أعظم الفتن التي وقعت في هذا العصر فتنة التكفير والخروج على ولاة الأمور ،
وما ولدته من تفجير وسفك للدماء ، وهدم وتحريق للمنشآت .

فقام أئمة الدين، وحراس العقيدة، وأهل الغيرة على الدين، بالرد على هؤلاء وكشف ما هم
عليهم من شر وفتنة وبلاء، والتحذير منهم تمسكاً بالدين، ونصحاً للمسلمين، فما كان
من أهل التكفير ودعائه ومنظريه إلا أن رموا أهل السنة بالعظائم، ووصفوهم بالألقاب
الشنيعية، تنفيراً للناس منهم .

فوصموا العلماء المحذرين منهم ببدعة الإرجاء، في مقابل تحذير العلماء مما وقعوا فيه من
التكفير. وزعموا أنهم علماء السلاطين، في مقابل تحذير العلماء من خروجهم على ولاة
الأمر.

(١) - سورة التوبة آية (٣٣)

(٢) - رواه البخاري (٣٦٤١/٧١)، ومسلم حديث برقم (١٩٢٠)، والترمذي (الترمذي مع التحفة ٣٣/٦) حديث
برقم (٢٢٨٧)، وابن ماجه في سننه (٤/١) حديث (٦) .

وسلكوا بهذا طريق أسلافهم من أهل البدع الذين كانوا يرمون السلف بما يقابل بدعهم التي أحدثوها .

فالرافضة يسمون أهل السنة نواصب والمعتلة يسمون أهل السنة مجسمة حشوية مشبهة، والمشبهة يسمون أهل السنة معتلة.

ومن العلماء الذين رماه التكفيريون ببدعة الإرجاء الإمام العلامة المحدث الشيخ محمد ناصر الدين الألباني .

وكان من أوائل من تكلم فيه ورماه بالإرجاء (د/سفر الحوالي) المعروف بانتمائه لفكر الإخوان المسلمين؛ فأخرج كتابه (ظاهرة الإرجاء) الذي شحنه بالثناء البالغ على سيد قطب ، وبالطعن في الألباني ، حتى قيل " نصفه ثناء على سيد قطب ونصفه الآخر طعن في الألباني " .

وإذا تأمل المتأمل حال سيد قطب المنظر الأكبر للتكفير في هذا العصر، وحال الألباني في تمسكه بعقيدة السلف ، والتحذير من التكفير والخروج . ثم نظر إلى حال الكتاب، واشتماله على تمجيد هذا، والطعن في هذا، وكذا حال مؤلفه وتأثره بفكر سيد قطب ومنهجه أدرك المتأمل لذلك الباعث الحقيقي على نسبة الألباني للإرجاء .

ولله در العلامة الشيخ محمد بن صالح بن عثيمين عندما قال في معرض حديثه عن تبرئة الألباني من الإرجاء : "الرجل رحمه الله نعرفه من كتبه، وأعرفه بمجالسه -أحياناً- سلفي العقيدة، سليم المنهج؛ لكن بعض الناس يريد أن يكفر عباد الله بما لم يكفرهم الله به. ثم يدعي أن من خالفه في هذا التكفير فهو مرجئ كذبا وزورا وبهتانا "

ثم شاعت هذه الفتنة، وطار بها دعاة التكفير، وأصبحوا يرددون في مجالسهم، وأشرطتهم وكتبهم: أن الألباني مرجئ، وأن له أتباعاً هم على فكره الإرجائي بزعمهم، وأطلقوا عليهم (ألبانيين) (مرجئة العصر) ، ثم راجت هذه الحيلة الماكرة وتلقفها من لا يتهم بانخراطه في فتنة التكفير، بل ينتمي لمنهج السلف الصالح، غير أنه لم يسلم من الانخداع بتلك الحيلة .

فكنت أسمع من بعض طلبة العلم أن ممن ينتمي للمنهج السلفي من يرى موافقة الشيخ الألباني للمرجئة في بعض أقواله ،وما كنت لأصدق ذلك لولا ثبوته عندي بنقل الثقات من طلبة العلم .

ثم إنه وجه إلي خطاب كريم،ممن له في القلب مكانة وتقدير،من ذوي الجاه والشرف والفضل،مع ما له من الأيادي البيضاء في توقيير العلماء، ومرفق به شريط كاسيت (صوتي) بعنوان (عقيدة الألباني في الإيمان) للشيخ عبد اللطيف باثميل.وقد تضمن الخطاب طلب إبداء النظر فيما جاء في الشريط والرد بالموافقة أو المخالفة فسمعت الشريط ثم كلفت من قام بتفريغه ليتسنى لي زيادة النظر فيما جاء فيه مكتوبا بعد استعراضه مسموعا .

فأريت أن الشريط قد اشتمل على أخطاء وأوهام،مدارها على نسبة الشيخ الألباني (لعقيدة المرجئة) بل والإدعاء بأنه داعية للإرجاء حتى ترك أتباعا تلقوا عنه عقيدة الإرجاء وهم ساعون في بثها ونشرها بين المسلمين . فكتبت رداً على ما جاء في الشريط ، وقد كان محفزاً على كتابته عدة أمور أوجزها فيما يأتي :

- ١ - استجابة لما طلب مني من إبداء الرأي إذ لا يسعني أن أكتمه وهو من النصيحة ، وقد جاء في الحديث (حق المسلم على المسلم ست) وذكر منها(وإذا استنصحتك فانصَحْ له)^(١)
- ٢ - النصح والنصرة لصاحب الشريط رجاء رجوعه عما جاء فيه؛ طلباً لبراءة ذمته وحباً لسلامته من تبعاته في الدنيا والآخرة
- ٣ - الذب عن الإمام الألباني بإنصاف وعدل وقد جاء في حديث أبي الدرداء رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (من رد عن أخيه رد الله عن وجهه النار يوم القيامة)^(٢) وهذا في ثواب الذب عن أعراض المسلمين فكيف بعلمائهم !؟

(١) - أخرجه مسلم.

(٢) - رواه الترمذي وقال حديث حسن وابن أبي الدنيا وأبو الشيخ في كتاب التوبيخ ولفظه قال من ذب عن عرض أخيه رد الله عنه عذاب النار يوم القيام).

٤ - إزالة اللبس الحاصل في مسائل الإيمان مما قد يظن أنه مخالف للحق وهو ليس كذلك، أو العكس؛ إحقاقاً للحق ونصحاً للخلق.

وقد حرصت على التجرد للحق فيما أقول وأقرر . فمقام الألباني في العلم والفضل لا يمنع من التنبيه على خطئه إن وجد . والناقد وإن كان قد تجرأ على الألباني وتجاوز في نقده له إلى درجة التشنيع والتبديع إلا أن إنكاره لطريقته لا يمنع من تصويبه إن أصاب . فالله أمر بالإنصاف والعدل وليس أنفع ولا أرفع لدرجة العبد عند الله من العدل ، ولو وضع الخلق كلهم في كفة، والحق في كفة فما ينبغي لعقل أن يدع الحق لأحد.

وقد سميت هذا الرد الذي تضمنته هذه الورقات :

(تبرئة الإمام المحدث من قول المرجئة المحدث)

وقد قسمت هذا الرد إلى قسمين : (أحدهما مجمل ، والآخر مفصل)
وقبل الدخول في ذلك لا بد من التنبيه على مسألتين :

الأولى : في إعطاء لمحة موجزة عن عقيدة أهل السنة في الإيمان وتوسط أهل السنة في هذا الباب بين قولي المرجئة والوعيدية .

وما سأذكره هنا مختصر من كتابي (التكفير وضوابطه) فأقول وبالله التوفيق.

إن أهل السنة يعرفون الإيمان بأنه: (اعتقاد وقول وعمل).

فالإيمان عندهم يتألف من هذه الأجزاء الثلاثة (القلب واللسان والجوارح).

ويرون أن للإيمان شعباً كما أخبر النبي ﷺ وهي بضع وستون شعبة. أو بضع وسبعون شعبه وهذه الشعب منقسمة على الأجزاء الثلاثة السابقة:

فمنها ما هو قائم بالقلب وهي الشعب الاعتقادية .

ومنها ما هو قائم باللسان وهي الشعب القولية.

ومنها ما هو قائم بالجوارح وهي الشعب العملية .

ويعتقدون أن الإيمان يتجزأ ويتبعض فيذهب بعضه ويبقى بعضه .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية " وأصلهم (أي أهل السنة) أن الإيمان يتبعض فيذهب بعضه ويبقى بعضه" (١).

ولهذا كان من أصول أهل السنة في باب الإيمان أن الإيمان يزيد وينقص يزيد بالطاعة وينقص بالمعاصي .

كما أن مذهب أهل السنة في باب الإيمان جواز الاستثناء فيه وأن الرجل منهم إذا ما سئل أمؤمن أنت؟ قال: مؤمن إن شاء الله . وهذا احتراز من التزكية، ودعوى استكمال الإيمان لا الشك في أصل الإيمان.

ويرى أهل السنة أن الكفر يكون (بالاعتقاد والقول والعمل) كما أن الإيمان يتعلق بهذه الأجزاء .

وخالف أهل البدع في كل ذلك :

فالمرجئة على اختلاف أصنافهم يرون خروج العمل من حقيقة الإيمان وبه سموا مرجئة؛ وذلك لإرجائهم العمل عن مسمى الإيمان.

فالجهمية منهم يقولون : إن الإيمان هو المعرفة بالقلب. وزعموا أن الكفر بالله هو الجهل.

وقال الكرامية : الإيمان هو قول اللسان فقط دون تصديق القلب.

وقال مرجئة الفقهاء : الإيمان تصديق القلب وقول اللسان .

والمرجئة متفقون على أن الإيمان شيء واحد لا يتفاضل ولا يقبل الزيادة والنقص .

ولا يرون الاستثناء فيه ويرون أن ذلك شك في الإيمان .

وأما الوعيدية(الخوارج والمعتزلة):

فيعتقدون أن الإيمان المطلق يتناول فعل جميع الطاعات وترك جميع المحرمات ، وأنه متى ما ذهب بعض ذلك بطل الإيمان فلا يكون مع الفاسق إيماناً أصلاً وأنه في الآخرة خالد مخلد في النار .

ثم اختلفا في مسمى الكافر في الدنيا:

فقال الخوارج هو كافر .

وقالت المعتزلة : هو في منزلة بين المنزلتين .^(١)

(١) - انظر التكفير وضوابطه / إبراهيم الرحيلي (ص ١٧-٢٣)

المسألة الثانية: أن من منهج السلف أنهم لا يبدعون أحدا من أهل السنة ولا يؤثمنونه بمجرد خطأ في الاجتهاد .

من الأصول المقررة عند سلف الأمة، والمحققين من العلماء لمذهب السلف، أنه لا يحكم عل أحد من علماء أهل السنة ونظارهم أو حكامهم بأنه مبتدع أو خارج عن أهل السنة، بسبب خطئه في الاجتهاد سواء كان ذلك الخطأ في مسألة من مسائل العقيدة والتوحيد، أو مسألة من مسائل الحلال والحرام؛ إذ أنه إنما قصد الحق وطلبه، وهذا الذي أداه إليه اجتهاده؛ فهو معذور في ذلك، بل مأجور على اجتهاده. وهذه المسألة متفق عليها بين أهل السنة، ولم يخالف فيها أحد من علماء المسلمين المعتد بأقوالهم، وإنما خالف فيها أهل البدع من الخوارج والمعتزلة، ومن تأثر وانخدع بأقوالهم من عوام المسلمين.

وقد دلت على ذلك الأدلة وأقوال سلف الأمة يقول الله عز وجل: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إَصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِنَا رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا﴾^(١)

وقد ثبت في صحيح مسلم أن الله قال: (قد فعلت)^(٢)

ويقول الله تعالى: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾^(٣)

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: (فدلت هذه النصوص على أنه لا يكلف نفساً ما تعجز عنه، خلافاً للجهمية المجبرة، ودلت على أنه لا يؤاخذ المخطئ والناسي خلافاً للقدرية والمعتزلة وهذا فصل الخطاب في هذا الباب، فالجتهد المستدل من إمام وحاكم وعالم وناظر، ومفت وغير ذلك؛ إذا اجتهد واستدل فاتقى الله ما استطاع كان هذا هو الذي كلفه الله إياه، وهو مطيع لله مستحق للشواب إذا اتقاه ما استطاع ولا يعاقبه الله البتة خلافاً للجهمية المجبرة)^(٤)

(١) - سورة البقرة آية (٢٨٦)

(٢) - صحيح مسلم رقم ١٢٥

(٣) - سورة التغابن آية ١٦

(٤) - مجموع الفتاوى (٢١٧/١٦)

ويقول رحمه الله: " ولا ريب أن الخطأ في دقيق العلم مغفور للأمة ، وإن كان ذلك في المسائل العلمية ، ولولا ذلك لهلك أكثر فضلاء الأمة ، وإذا كان الله يغفر لمن جهل تحريم الخمر لكونه نشأ بأرض جهل ، مع كونه لم يطلب العلم ، فالفاضل المجتهد في طلب العلم بحسب ما أدركه في زمانه ومكانه إذا كان مقصوده متابعة الرسول ﷺ بحسب إمكانه هو أحق بأن يتقبل الله حسناته ويثيبه على اجتهاداته ، ولا يؤاخذ بما أخطأ تحقيقاً لقوله : (رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِن نَّسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا) ^(١) .

ويقول أيضاً: داحضاً لشبهة التفريق في الاجتهاد بين مسائل الأصول ومسائل الفروع وأن المخطئ في مسائل الفروع معذور بخلاف المخطئ في مسائل الأصول فإنه لا يعذر " هذا قول السلف وأئمة الفتوى كأبي حنيفة والشافعي والثوري وداود بن علي وغيرهم ، لا يؤثمون مجتهداً مخطئاً في المسائل الأصولية ولا في الفرعية، كما ذكر ذلك عنهم ابن حزم وغيره ، وقالوا هذا هو القول المعروف عن الصحابة والتابعين لهم بإحسان وأئمة الدين أنهم لا يكفرون ولا يفسقون ولا يؤثمون أحداً من المجتهدين المخطئين ، لا في مسألة عملية ولا علمية قالوا والفرق بين مسائل الفروع والأصول إنما هو من أقوال أهل البدع من أهل الكلام والمعتزلة والجهمية ومن سلك سبيلهم ^(٢) .

فإذا تقرر هذا الأصل العظيم بما تقدم ذكره من الأدلة ، وأقوال سلف الأمة وهو: أن العالم إذا اجتهد فأخطأ أنه معذور في خطئه، مأجور على اجتهاده ، سواء كان ذلك الاجتهاد في مسألة علمية كمسائل التوحيد والاعتقاد، أو مسألة عملية كمسائل الحلال والحرام، وجب الوقوف عنده والالتزام به وتطبيقه في حياتنا اليوم، وعدم التعرض لأحد من العلماء أو طلاب العلم المعروفين بسلامة العقيدة والمتابعة لهدي سلف الأمة الصالح بشيء من التأثيم أو التفسير أو التبديع. بمجرد قول أداه إليه اجتهاده في مسألة شرعية ما دام أن الخلاف في تلك المسألة سائغ والاجتهاد فيها مقبول .

(١) - مجموع الفتاوى (١٦٥/٢٠)

(٢) - مجموع الفتاوى (٢٠٧/١٩)

وهذا لا يعني عدم التنبيه على أخطاء العلماء ومناصحتهم في ذلك، وبيان الحق للناس فإن هذا من أعظم واجبات أهل العلم الذين استحفظهم الله عليها كما قال تعالى : (وإذا أخذ الله ميثاق الذين أوتوا الكتاب لتبيننه للناس ولا تكتمونه)

لكن هذا مقيد أيضا بقيود بأن يكون التنبيه والتوضيح من عالم متمكن في العلم، وأن يقصد بذلك وجه الله وبيان الحق، مع احترام المخالف-إذا كان من أهل السنة- وعدم انتقاصه، أو غمزه بجهل، أو هوى ؛ بل يكون الكلام منصبا على القول دون القائل فإنه لا يتعرض له بشيء إلا إذا دعت الحاجة لذلك.

ومما لا شك فيه أن الإمام الألباني من العلماء المجتهدين في طلب الحق ومعرفة السنة وقد أفنى حياته في الاجتهاد، والبحث، والتحقيق ، فإذا ما أخطأ وجب أن يسلك معه مسلك العلماء السابقين من التنبيه على الخطأ واحترام القائل ، ولا يجوز أن يبدع أو أن يخرج من السنة لمجرد خطئه ولو كان هذا في مسألة من مسائل الاعتقاد ما دام أنه على أصول أهل السنة في الاستدلال بالكتاب والسنة والرجوع إلى أقوال السلف .

وأما الرد المجلد فهو في بيان براءة الشيخ الألباني -رحمه الله- من عقيدة الإرجاء وأنه على عقيدة، أهل السنة في باب الإيمان وذلك من عدة وجوه :

الوجه الأول:

أن الإمام الألباني قد قرر في كتبه وأشرطته قول أهل السنة في الإيمان ، وأن الإيمان اعتقاد وقول وعمل يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية وأنه يرى أن الخلاف بين أهل السنة ومرجئة الفقهاء خلاف حقيقي وليس صورياً وقد قرر هذا صاحب الشريط واعترف به فلا أطيل النقل بتوثيقه من كلام الإمام الألباني . وهذا مما يدل على براءة الألباني من الإرجاء عند أهل العلم العارفين بعقيدة أهل السنة والمرجئة؛ لأن الأصل الذي خالفت فيه المرجئة أهل السنة هو (إخراج العمل من ماهية الإيمان وبه سموا مرجئة لإرجائهم العمل عن الإيمان ؛ ولذا صرح جمع من أئمة السلف ببراءة من قال (إن العمل من الإيمان) من عقيدة المرجئة .

قال الإمام عبد الله بن المبارك: "من قال إن الإيمان قول وعمل يزيد وينقص فقد خرج من الإرجاء كله وأخره" (١)

وعن شيبان بن فروخ قال: "قلت لعبد الله بن المبارك: ما تقول فيمن يزني ويشرب الخمر، ونحو ذلك، أمؤمن هو؟ فقال ابن المبارك: لا أخرجه من الإيمان، فقال شيبان: على كبر السن صرت مرجئاً؟! فقال ابن المبارك: يا أبا عبد الله المرجئة لا تقبلني، أنا أقول الإيمان يزيد والمرجئة لا تقول ذلك" (٢)

وقال الإمام أحمد بن حنبل عندما سئل عن قول الإيمان يزيد وينقص قال: "هذا بريء من الإرجاء" (٣)

وهذا مما يدل على براءة الألباني من عقيدة الإرجاء بنص أقوال هؤلاء الأئمة .

الوجه الثاني :

أن الألباني قد قام بتحقيق وإخراج كتب الإيمان على عقيدة السلف الصالح منذ أكثر من أربعين سنة حيث أخرج كتابي الإيمان لأبي عبيد (ت-٢٢٤) وكتاب الإيمان لابن أبي شيبة (ت-٢٣٥هـ) وذلك في سنة ١٣٨٥هـ وهما من أقدم ما ألف في باب الإيمان من كتب السلف. كما قام بتحقيق وإخراج أشهر كتاب في تحقيق مسائل الإيمان على طريقة السلف وهو كتاب الإيمان لشيخ الإسلام ابن تيمية .

وهو كتاب عظيم لإمام جليل قد تضمن تحرير عقيدة أهل السنة في باب الإيمان والرد على الشبه المتعلقة بهذا الباب وقد كان الألباني في حال إخراج هذه الكتب يعلق ويشرح ويبين كلام الأئمة في هذه الكتب بما يوافق عقيدة أهل السنة في الإيمان . فلو كان الألباني مرجئاً فلماذا يخرج هذه الكتب ويتقرب إلى الله بنشرها؟ ، ويوصي بقراءتها وهي مخالفة لعقيدته في الإيمان؟! ، فليتأمل هذا كل منصف متجرد لطلب الحق .

(١) - (أخرجه ابن بطة في الإبانة الكبرى (٢٧٨) وذكره البرهاري في شرح السنة (ص١٢٧)).

(٢) - مسند اسحاق ٦٧٠/٣

(٣) - أخرجه الخلال في السنة برقم ١٠٠٩

الوجه الثالث:

أن الشيخ الألباني قد رد على المرجئة وصرح بخطئهم ومخالفتهم لمذهب السلف وشدد في ذلك ورد القول بأن الخلاف في باب الإيمان بين مرجئة الفقهاء، والسلف صوري . قال في تعليقه على الطحاوية عند قول الطحاوي : (الإيمان هو الإقرار باللسان ، والتصديق بالجنان) "هذا هو مذهب الحنفية والماتريدية، خلافاً للسلف وجماهير الأمة كمالك والشافعي وأحمد والأوزاعي وغيرهم ؛ فإن هؤلاء زادوا على الإقرار والتصديق العمل بالأركان. وليس الاختلاف بين المذهبين اختلافاً صورياً، ثم كيف يصح أن يكون الخلاف المذكور صورياً وهم يميزون لأفجر واحد منهم أن يقول إيماني كيإيمان أبي بكر الصديق، بل كيإيمان الأنبياء المرسلين ، وجبريل وميكائيل عليهم الصلاة والسلام ! كيف وهم بناءً على مذهبهم هذا لا يميزون لأحدهم مهما كان فاسقاً فاجراً أن يقول أنا مؤمن إن شاء الله تعالى . بل يقول أنا مؤمن حقاً ... إلى أن قال : فهل بعد هذا مجالٌ للشك في أن الخلاف حقيقي ، ومن شاء التوسع في هذه المسألة فليرجع إلى كتاب شيخ الإسلام ابن تيمية فإنه خير ما ألف في هذا الموضوع" .^(١)

وقال - رحمه الله - ضمن رده على الطاعن في مسند الإمام أحمد "إن الرجل حنفي المذهب ما تريدي المعتقد : ومن المعلوم أنهم لا يقولون بما جاء في الكتاب والسنة وآثار الصحابة، من التصريح بأن الإيمان يزيد وينقص، وأن الأعمال من الإيمان وعليه جماهير العلماء سلفاً وخلفاً ما عدا الحنفية فإنهم لا يزالون يصرون على المخالفة بل إنهم ليصرحون بإنكار ذلك عليهم حتى إن منهم من صرح بأن ذلك ردة وكفر - والعياذ بالله تعالى - وقد جاء في (باب الكراهية) من "البحر الرائق" لابن نجيم الحنفي ما نصه (٢٠٥/٨) (والإيمان لا يزيد ولا ينقص لأن الإيمان عندنا ليس من الأعمال) ثم قال الشيخ الألباني : (وهذا يخالف صراحة حديث أبي هريرة أن رسول الله ﷺ سئل أي العمل أفضل قال: (إيمان بالله ورسوله) ^(٢) الحديث .

(١) - (انظر العقيدة الطحاوية شرح وتعليق الألباني/ص ٦٢)

(٢) - أخرجه البخاري برقم (٢٥١٨)، ومسلم برقم (٨٤).

وغيره وفي معناه أحاديث أخرى ترى بعضها في الترغيب (١٠٧/٢) وقد بين شيخ الإسلام ابن تيمية وجه كون الإيمان من الأعمال وأنه يزيد وينقص بلا مزيد عليه في كتابه (الإيمان) فليراجعه من شاء البسط .

أقول : هذا ما كنت كتبت منذ أكثر من عشرين عاماً مقررّاً مذهب السلف وعقيدة أهل السنة والله الحمد في مسائل الإيمان ثم يأتي اليوم بعض الجهلة الأغمار والناشئة الصغار فيرموننا بالإرجاء!! فإلى الله المشتكى من سوء ما هم عليه من جهالة وضلالة وغثاء^(١)

الوجه الرابع:

أن الألباني قد برأه العلماء الأجلاء من عقيدة الإرجاء وهم أعرف الناس بالألباني وبكتبه وقد خالطوه وخالطهم وعرفوا ما عنده من الإجمال والتفصيل في هذه المسائل قبل أن يُعرف الطاعنون في عقيدة الألباني بالإرجاء وهامي ذي بعض أقوالهم في ذلك:

١ - سئل سماحة الشيخ عبد العزيز بن باز - رحمه الله - عن الشيخ الألباني رحمه الله ما نصه "يثير بعضهم شبهات حول عقيدة العلامة الشيخ محمد بن ناصر الدين الألباني حفظه الله : ما ينسبونه إلى بعض الفرق الضالة كالمرجئة فما نصيحتكم لأولئك؟

فأجاب رحمه الله: (الشيخ محمد ناصر الدين الألباني من إخواننا المعروفين المحدثين من أهل السنة والجماعة نسأل الله لنا وله التوفيق والإعانة على كل خير والواجب على كل مسلم أن يتقي الله وأن يراقب الله في العلماء وأن لا يتكلم إلا عن بصيرة)^(٢)

وسئل الشيخ العلامة محمد بن صالح بن عثيمين كما في مجلة منابر الهدى (٢٣/٢) -

(٢٤) عن الإمام الألباني ما نصه (يقول البعض: إن الشيخ الألباني - رحمه الله - قوله في مسائل الإيمان قول المرجئة فما قول فضيلتكم في ذلك؟ ١؟

فأجاب - رحمه الله - بقوله (الألباني رحمه الله عالم محدث فقيه - وإن كان محدثاً أقوى منه فقيهاً ولا أعلم له كلاماً يدل على الإرجاء أبداً.

(١) - الذب الأحمَد عن مسند الإمام أحمد ص ٣٢/٣٣

(٢) - برهان البيان بتحقيق أن العمل من الإيمان (ص ٣٣٧)

وأنا أشهد للشيخ الألباني - رحمه الله - بالاستقامة وسلامة المعتقد وحسن القصد ولكن مع ذلك : لا نقول إنه لا يخطئ لأنه لا أحد معصوم إلا الرسول عليه الصلاة والسلام من رمى الشيخ الألباني بالإرجاء فقد أخطأ إما أنه لا يعرف الألباني وإما أنه لا يعرف الإرجاء!

الألباني رجل من أهل السنة - رحمه الله - مدافعا عنها، إمام في الحديث ، لا نعلم له أحد يباريه في عصرنا ، الرجل - رحمه الله - نعرفه من كتبه ، وأعرفه بمجالسته أحيانا: سلفي العقيدة ، سليم المنهج ، لكن بعض الناس يريد أن يكفر عباد الله بما لم يكفرهم الله به ، ثم يدعي أن من خالفه في هذا التكفير فو مرجئ كذبا وزورا وبهتان؛ لذلك لا تسمع لهذا القول من أي إنسان صدر ثم قال - رحمه الله - هذا ما ندين الله به ونشهد على محبته ثم قال للسائل (أرجو منك - أنت أيضا أن تنشر هذه الفتوى).

وسئل الشيخ العلامة صالح بن محمد اللحيدان ما نصه : " انتشرت - في الآونة الأخيرة - من البعض : الطعن في الشيخ المحدث الألباني ، ووصفه بـ (الإرجاء) ، ورميه بعقيدة (الجهمي) ، وأخذ بعضهم يمتحن أهل العلم بذلك ! فما نصيحتكم - جزاكم الله خيرا - ؟

"الجواب : نصيحتي لمن يخوض في هذا الأمر : أن يتقي الله - جل وعلا - ، ويكف عنه .

أولاً : أن الرجل مات - رحمة الله عليه - ، أفضى إلى ما قدم ، ونحن الأحياء ينبغي أن نفكر فيما سنقدم وما سوف نقدم عليه من الأعمال ، وأن نتقي الله - أما إثارة مثل هذه المواضيع - الرجل بدون شك كان ناصراً للحديث ، وله آثارٌ تُشكر ، وجاء واشتغل في المدينة في " الجامعة الإسلامية " أيام تولي أمرها من قبل - الشيخ - شيخنا الشيخ عبد العزيز بن باز - رحمة الله عليه - ، وما وصفه الشيخ عبد العزيز بـ (الإرجاء) ! ولا وصفه بـ (التجهم) ! ولا عابه من عرفه من طلبة العلم في المدينة ! لا أعرف أن أحداً عابه

بالنسبة لي : لم يكن بيني وبينه مجالسات ؛ إنما لقاء خاطف ، لكن قرأت له كثيراً من كتبه - على سبيل المثال - : قرأت له كتاب : (تحذير الساجد) ، و (صلاة التراويح) ،

و(حجة النبي ﷺ كما رواها جابر)، و(آداب الزفاف) ، قرأتها وأنا طالب في الكلية قبل عام (٧٧هـ) ، وقرأت ما كان ينشره في مجلة (التمدن) الدمشقية - عن الحديث ، ثم قرأت أغلب كتابه (إرواء الغليل) لما طبعه . والناس يثنون عليه في الحديث ، وفي بحوثه الحديثية ، ولا شك أنه لا أحد معصوم ، أصلاً من لقيت - في رأيي أنا - أمثال : الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ ، والشيخ عبد العزيز بن باز ، والشيخ عبد الله بن حميد ، والشيخ عبد الرزاق عفيفي ، والشيخ محمد الأمين الشنقيطي ، وغيرهم من هذه الطبقة ، لا أحد من هؤلاء يمكن أن يقول عن نفسه : إنه معصوم ! ولا أن يقول محبوه : إنه معصوم ! لكنهم لهم المكانة العالية

فنصيحتي لكل أحد من طلبة العلم ؛ أن يكف عن الوقعة في عرض الشيخ ناصر الدين الألباني . خدم الحديث في (إرواء الغليل) وهو المتقدم - ، ثم علق على (مشكاة المصابيح) ، ثم أصدر كتبه (صحيح السنة) ، (سلسلة الأحاديث الضعيفة) و(سلسلة الأحاديث الصحيحة) ، ومما لا شك فيه أن له فيها أخطاءً ؛ وجميع البشر لا يكون عملهم صواباً من جميع الوجوه ، ومما يحزن ويؤسف ، أن بعض الشباب : إذا وجد كلمة محل انتقاص لأحد ؛ ظنَّ أنها جريمة ! كالذي تتبع النووي في كتابه (شرح مسلم)؛ وأخرج كتاباً صغيراً يقول (مخالفات النووي ! لا أحب أن أدعو على هذا المؤلف في الشر ؛ وإنما أدعو له بالهداية ، فقد أساء . هو صدق فيما نقل . وكذلك الذين تتبعوا الحافظ ابن حجر ، كل الناس يتعمدون إلى علماء خدموا العلم والسنة ثم يبحثون لعلمهم يجدون عيوباً ليحذروا الناس منها ! هل يريدون أن يصرفوا الناس عن أهل العلم وكتبهم !؟ هذا لا شك أنه من الضلال المبين ! والله المستعان ^(١)

وسئل فضيلة الشيخ ربيع بن هادي المدخلي ما نصه (ما رأيكم فيمن يقول إن العلامة الألباني - رحمه الله - هو منبع بدعة الإرجاء وتلاميذه ورثوا ذلك؟ فأجاب: (الألباني يقول الإيمان قول وعمل واعتقاد يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية وانتقد الأحناف مرجئة الفقهاء فضلاً عن غلاة المرجئة ونسأل الله العافية ونسأل الله العافية لماذا هؤلاء يحاربون

(١) - شبكة سحاب السلفية

تلاميذ الألباني باسم الإرجاء ويتركون سيد قطب وكتبه تكتسح الأمة في شرقها وغربها بضلالات كبرى منها الحلول ومنها وحدة الوجود.... إلى أن قال: (ومن البدع التي حاربها الألباني كثيرا: بدعة الإرجاء وهو على خصومة شديدة مع المرجئة، مع أبي غدة والكوثري والمرجئة السابقين واللاحقين أيوصف بعد كل هذا بأنه مرجئ؟!)

فهذه أقوال العلماء صريحة بينه في براءة الألباني من الإرجاء بل هي متضمنة ذم من رماه بالإرجاء، كما صرح الشيخ ابن عثيمين بأن هذا لم يصدر إلا من مريدي التكفير وصرح أن رميهم للألباني بالإرجاء كذب وزور وبهتان وقال: لا تسمع لهذا القول من أي إنسان صدر" وفي هذا كفاية لمن أراد الله هدايته في بيان موقف العلماء الأجلاء من هذه المسألة الخطيرة وهو رمي الشيخ الألباني بالإرجاء.

الوجه الخامس:

أن الألباني قد عاصره أئمة كبار يعد من أقرانهم في العلم منهم الشيخ العلامة عبد الرحمن بن ناصر السعدي، والشيخ العلامة محمد بن إبراهيم، والشيخ العلامة محمد الأمين الشنقيطي، والشيخ العلامة عبد الله بن حميد، والشيخ العلامة عبد العزيز بن باز، والشيخ العلامة محمد بن صالح العثيمين، والشيخ العلامة حمود التويجري، والشيخ العلامة عبد المحسن بن حمد العباد، والشيخ العلامة حماد بن محمد الأنصاري، وكثير من العلماء الكبار منهم أعضاء في هيئة كبار العلماء، كما استفاد منه عن طريق المجالسة أو الزمالة نخبة من العلماء المشهورين، كالشيخ الدكتور محمد أمان بن علي الجامي، والشيخ الدكتور ربيع بن هادي المدخلي، والشيخ الدكتور علي بن ناصر فقيهي، والشيخ الدكتور أحمد بن عطية الغامدي، والشيخ الدكتور صالح بن سعد السحيمي، وطائفة كبيرة من أساتذة الجامعات الذين تولوا تدريس العقيدة وغيرها من العلوم، وكل هؤلاء لم يطعنوا في عقيدة الألباني بشيء ولم يغمزوه في مخالفة السلف بأمر، بل ما عرفوا إلا بالثناء عليه وتوجيه الناس إلى الاستفادة من كتبه، فكيف يعقل أن يسكت هؤلاء - وهم طائفة كبيرة من العلماء الأجلاء والأساتذة الفضلاء مع ما عرفوا به من تجرد للحق ونصرة لمذهب السلف وردود على المخالفين من غير أن تأخذهم في الله لومة لائم - عن أخطاء الألباني في باب الإيمان وتقريره لعقيدة المرجئة طيلة هذه السنين، ويخلوا بينه وبين عامة الناس في نشر عقيدة الإرجاء، -

بحسب دعوى الناقد- ولا يرد في كلامهم كلمة واحدة تحذر من الألباني ومن دعوته للإرجاء على ما ادعاه المدعي، بل يوجهون الناس إلى الاستفادة من الألباني ومن كتبه. أفليس الطعن في عقيدة الألباني هو طعن في هؤلاء لسكوهم عنه؟! أم أن هؤلاء المتأخرين ممن لم يعرفوا برسوخ في العلم ولا تفقه فيه هم أعرف بعقيدة أهل السنة وما خالفها من أولئك الأعلام؟! أم أنهم أغير على عقيدة السلف ونصرتها منهم؟! .

الوجه السادس:

أن الشيخ الألباني إمام جليل في السنة ونصرة عقيدة السلف والرد على المخالفين فيها وقد أثنى عليه بذلك أئمة العصر، وأطبقوا على تزكيته في عقيدته السلفية، ومنهجه في الاستدلال القائم على الكتاب، والسنة وأوعبوا في مدحه والثناء عليه وهاهي ذي أقوالهم في ذلك :
سماحة العلامة الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ - رحمه الله -
 قال عن فضيلة الشيخ الألباني - رحمه الله -: وهو صاحب سنة و نصرة للحق و مصادمة لأهل الباطل.

العلامة المفسر محمد الأمين الشنقيطي - رحمه الله -

يقول الشيخ عبد العزيز الهدهد:

"أن العلامة الشنقيطي يحل الشيخ الألباني إجلالاً غريباً، حتى إذا رآه ماراً وهو في درسه في الحرم المدني يقطع درسه قائماً ومسلماً عليه إجلالاً له"

سماحة الشيخ عبد العزيز بن باز - رحمه الله -

يقول - رحمه الله -: "ما رأيت تحت أديم السماء عالماً بالحديث في العصر الحديث مثل

العلامة محمد ناصر الدين الألباني"

وسئل سماحته عن حديث رسول الله - صلى الله عليه و سلم -: "إن الله يبعث لهذه الأمة على رأس كل مائة سنة من يجدد لها دينها" فستل من مجدد هذا القرن، فقال - رحمه الله -:
 "الشيخ محمد ناصر الدين الألباني هو مجدد هذا العصر في ظني والله أعلم".

العلامة محمد بن صالح العثيمين - رحمه الله - فالذي عرفته عن الشيخ من خلال

اجتماعي به وهو قليل، أنه حريص جداً على العمل بالسنة، و محاربة البدعة،

سواء كان في العقيدة أم في العمل، أما من خلال قراءتي لمؤلفاته فقد عرفت عنه ذلك، و أنه ذو علم جم في الحديث، رواية و دراية، و أن الله تعالى قد نفع فيما كتبه كثيراً من الناس، من حيث العلم و من حيث المنهاج و الاتجاه إلى علم الحديث، و هذه ثمرة كبيرة للمسلمين و لله الحمد، أما من حيث التحقيقات العلمية الحديثية فناهيك به..

- "الرجل طويلُ الباع، واسعُ الاطلاع، قويُّ الإقناع"

- هاتف الشيخ العلامة محمد صالح العثيمين رحمه الله عائلة الشيخ الألباني ليلة دفنه معزيا أهل الشيخ بفقيدهم ومما قال لما أخبر برغبة الشيخ — رحمه الله تعالى — بتعجيل دفنه:

"لقد أحيا الشيخ الألباني السنة في حياته و بعد موته ."^(١)

اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء .

السؤال: يا فضيلة الشيخ: قد كثر الكلام في أيامنا هذه من أحد العلماء العاملين لنصرة هذا الدين ، ألا وهو : محمد ناصر الدين الألباني ، ويتهمونه بأنه إنسان لا علم له ، ظهر لكي يحدث البلبلة في أوساط الناس ، وإن هناك من قال:إني بدأت أبغضه في الله . فهل ترى أن هذا العمل الذي يقوم به هذا الأستاذ الفاضل الكريم - ولست متعصبا له ؛ لأن احترامي له لا يستلزم أنني متعصبا لشخص من الأشخاص على غير لائق ، أعني أنه لا يخدم الإسلام والمسلمين ، وماذا نقول للناس الذين يقولون :إن الناس تموت في سوريا وفي أفغانستان وهو لا يزال يهتم بالصحيح والضعيف. كلمتكم الأخيرة عن هذا الأستاذ؟

الجواب:

الرجل معروف لدينا بالعلم والفضل وتعظيم السنة وخدمتها ، وتأييد مذهب أهل السنة والجماعة في التحذير من التعصب والتقليد الأعمى ، وكتبه مفيدة ، ولكنه كغيره من العلماء ليس بمعصوم ؛ يخطئ ويصيب، ونرجو له في إصابته أجرين وفي خطأه أجر الإجتهد ، كما ثبت عن النبي ﷺ أنه قال: ((إذا حكم الحاكم فاجتهد فأصاب فله أجران، وإذا حكم واجتهد فأخطأ فله أجر واحد)). ونسأل الله أن يوفقنا وإياكم وإياه للثبات

على الحق والعافية من مضلات الفتن. وبالله التوفيق وصلى الله على نبينا محمد وآله وصحبه وسلم.^(١)

فضيلة الشيخ عبد المحسن العباد - حفظه الله -

يقول الشيخ عبد المحسن العباد: "لقد كان رحمه الله من العلماء الأفاضل الذين أفنوا أعمارهم في خدمة السنة والتأليف فيها والدعوة إلى الله عز وجل ونصرة العقيدة السلفية ومحاربة البدعة، والذب عن سنة الرسول - صلى الله عليه وسلم - وهو من العلماء المتميزين، وقد شهد تميزه الخاصة والعامة. ولا شك أن فقد مثل هذا العالم من المصائب الكبار التي تحل بالمسلمين. فجزاه الله خيراً على ما قدم من جهود عظيمة خير الجزاء وأسكنه فسيح جناته..

الشيخ العلامة محمد أمان إجمي :

حيث قال: " فضيلة الشيخ ناصر الألباني محدث معروف، نخبه في الله " وقال -رحمه الله-: معرفتي للشيخ ناصر ليس كمعرفة كثير منكم بالسماع، ومن كتبه؛ ولكن معرفة شخصية؛ تزامننا في العمل في (الجامعة الإسلامية)، وعرفنا علمه وفضله، وأحببناه في الله .

أقول: (أوثق عرى الإيمان: الحب في الله، والبغض فيه).

وقال -رحمه الله-: " إن أكثركم لا تعرفون الشيخ (الألباني) كمعرفتي، لست أدري؛ هل تحبونه كمحبي، وتقدرونه كتقديري؟!

وقال: " العلماء يحبون الألباني، ويقدرونه، بعكس أهل الأهواء والبدع! "

العلامة الشيخ زيد بن فياض - رحمه الله -

قال -رحمه الله-: "إن الشيخ محمد ناصر الدين الألباني من الأعلام البارزين في هذا العصر، وقد عني بالحديث وطرقه ورجاله ودرجته من الصحة أو عدمها، وهذا عمل جليل من خير ما انفقت فيه الساعات وبذلت فيه الجهود، وهو كغيره من العلماء الذين يصيبون ويخطئون، ولكن انصرافه إلى هذا العلم العظيم مما ينبغي أن يعرف له به الفضل، وأن يشكر على اهتمامه به".

(١) - فتاوى اللجنة الدائمة (١٢/٢٤٤)

الشيخ العلامة مقبل الوادعي - رحمه الله -

يقول - رحمه الله - : "إن الشيخ محمد ناصر الدين الألباني لا يوجد له نظير في علم الحديث، و قد نفع الله بعلمه و بكتبه أضعاف ما يقوم به أولئك المتحمسون للإسلام على جهل، أصحاب الثورات و الانقلابات. و الذي أعتقده و أدين الله به أن الشيخ محمد ناصر الدين الألباني من المجتهدين الذين يصدق عليهم قول الرسول : (إن الله يبعث لهذه الأمة على رأس كل مئة سنة من يجدد لها أمر دينها) رواه أبو داود و صححه العراقي و غيره.

العلامة حمود بن عبد الله التويجري - رحمه الله -

قال - رحمه الله - : "الألباني - الآن - علم على السنة ، الطعن فيه إعانة على الطعن في السنة"

وقال مرة بمناسبة صدور جائزة الملك فيصل العالمية : ((إن الشيخ ناصر من أحق من يُعطىها لخدمته السنة".

الشيخ الدكتور . عبد الكريم بن عبد الله الخضير

سئل ما نصه: هناك هجمة شرسة على الشيخ الألباني ، نرجو تبين رأيك فيهم ؟
الجواب: " الشيخ الألباني رحمه الله يعد من المجتهدين في علم الحديث ، فإذا نظرنا إلى أعماله - رحمه الله عليه - ومؤلفاته ودعوته إلى التمسك بالسنة وإحياء السنة على مقدار نصف قرن أو أكثر من الزمان ، نجزم يقيناً بأنه من المجتهدين إذا نظرنا هذا من الناحية من حيث الرواية ، وأما من حيث الدراية فالتجديد فيها لشيخنا عبدالعزيز بن باز - رحمه الله - ومؤلفات الشيخ الألباني - رحمه الله عليه - لا يستغني عنها طالب علم".

فضيلة الشيخ عبد العزيز الراجحي:

سئل ما نصه: "سمعت من شيخ يقول: بأن إمام أهل الحديث في العصر الحاضر: الشيخ الألباني - رحمه الله -، عنده إرجاء في العقيدة. فما رأيكم في قوله؟ عنده أيش؟ يقول: عنده إرجاء بالعقيدة. فما رأيكم في قوله؟ جزاكم الله خيراً. ؟

الإمام الشيخ محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله -، إمام في الحديث، وله يد طولى، وله باع في الحديث، خدم السنة بالمؤلفات الكثيرة - رحمه الله -، ولا أسأل أنا عنه كما قال

فضيلة الشيخ محمد بن عثيمين - رحمه الله -: لا أُسأل أنا عنه .

فهو إمام في الحديث، وله يد طولى، وله خبرة عظيمة، ولكنه ليس بمعصوم، وهو كغيره يخطئ ويصيب، له بعض الآراء الفقهية المرجوحة التي فيها الصواب خلاف ما رأى، وهو له باع طويل في الحديث، وله خدمة، وألف المؤلفات الكثيرة في الحديث، وخدم السنة، وهذا لا ينكر، ولكن آراءه الفقهية ليست كنشاطه في الحديث، فله آراء فقهية مرجوحة، وهو كغيره يخطئ ويصيب، كل أحد يؤخذ من قوله ويرد، إلا الرسول - صلى الله عليه وسلم -، كما قال الإمام مالك ولكنه خدم السنة وخدم الحديث، وله نشاط عظيم في السنة، ومؤلفات عظيمة، نسأل الله أن يغفر له وأن يرحمه، وأن يتعمده برحمته.. وقال أيضا:

"الشيخ الألباني محدث هذا العصر - رحمه الله -، خدم السنة، وألف المؤلفات العظيمة، وحقق تحقيقات عظيمة، كيف أقصد وأقول: إن المقصود من أهل الزيغ الشيخ الألباني ؟ !
الشيخ الدكتور. صالح بن سعد السحيمي

سئل فضيلة الشيخ الدكتور صالح بن سعد السحيمي في درس الفجر من يوم الاثنين الموافق ٢٩ ربيع الأول لعام ١٤٢٣ هـ في الدورة العلمية الثانية المقامة في جامع معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه في محافظة حفر الباطن السؤال التالي:

"هناك بعض الشباب من وقعت في نفسه شبهة حول الإرجاء فأخذ يتهم الإمام الألباني رحمه الله بالإرجاء ، فما نصيحتكم تجاه هؤلاء الشباب ؟؟

الجواب : — "الحمد لله ، نصيحتي لهؤلاء الشباب أن يتقوا الله في لحوم العلماء فإنها مسمومة ، وشهادة حق أتقرب بها إلى الله جل وعلا أنه ما خدم السنة في هذا العصر مثل رجلين شيخنا الشيخ عبد العزيز بن باز رحمه الله، وشيخنا الشيخ محمد ناصر الدين الألباني رحمه الله، فهما فرسا رهان ، وإذا كان أحد قد فهم من علمائنا الأجلاء النيل من هذا الشيخ العظيم فهو واهم ، لا أعني العلماء أنفسهم وإنما أعني من فهم عنهم خطأ ، وإن وجدت ملاحظات على الشيخ أو على غيره فبيّنها أحد من العلماء لا يجوز لنا أن نلزم ذلك العالم بأنه ينال من الشيخ فهو رحمه الله يحبهم ويحبونه.

معالي الشيخ صالح بن عبد العزيز بن محمد آل الشيخ وزير الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد حيث قال حين بلغه خبر وفاته " الحمد لله على قضائه وقدره (إنا لله وإنا إليه راجعون) ولا شك أن فقد العلامة الشيخ محمد ناصر الدين الألباني: مصيبة ؛لأنه علم من أعلام الأمة، ومحدث من محدثيها، وبهم حفظ الله جل وعلا هذا الدين، ونشر الله بهم السنة" الخ.

وقال معالي الشيخ الدكتور عبد الله بن صالح العبيد الأمين العامة لرابطة العالم الإسلامي بمكة المكرمة: " لاشك بأن فقد الأمة الإسلامية بوفاة الشيخ محمد ناصر الدين الألباني تعتبر خسارة فادحة، وقال: وشاهد الشيخ وإسهاماته جليلة وكبيرة من خلال عمله في المؤسسات الإسلامية الكبرى مثل الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة وغيرها من المؤسسات الإسلامية الكبرى وقد كان فضيلته، رحمه الله، موضع التقدير والاحترام من قبل المسلمين أفراداً وهيئات وجماعات ودولاً، وقد توج ذلك بمنحه جائزة الملك فيصل لخدمته الجليلة للدراسات المتعلقة بالحديث"^(١).

(١) - وردت هذه التزكيات في مجلة الأصالة العدد (٢٣) كما وجدت في عدة مواقع على شبكة الإنترنت انظر: موقع الشيخ الألباني ،شبكة سحاب السلفية.

ثانياً: الملاحظات التفصيلية:

وهي تتعلق بما قرره صاحب الشريط من مسائل وأحكام على عقيدة الشيخ الألباني في شريطه وهي على وجهين: (ملاحظات منهجية، وملاحظات علمية):

أما الملاحظات المنهجية فأجملها في عدة نقاط :

أولاً: أن صاحب الشريط قدم بين يدي نقده لعقيدة الألباني في الإيمان بمقدمة ذكر فيها قيام أهل السنة بالرد على أهل البدع، والتحذير منهم، وكشف عوار أهل البدع، وبيان فضائحهم، وفساد قواعدهم؛ فأوهم بهذه المقدمة أن رده إنما هو على إمام من أئمة الضلال وليس على عالم جليل من أئمة أهل السنة وكان الأولى بصاحب الشريط وهو يرجو قبول كلامه في نقده للألباني أن ينبه على أن العلماء مهما علت درجاتهم في العلم فهم معرضون للخطأ والزلل فتكون هذه توطئة مناسبة للتنبيه على أخطاء الألباني إذا كان القصد هو النصح للأمة في ذلك وأما ما سلكه صاحب الشريط من هذا المسلك فإنه أول ما ينفر من كلامه ونقده للألباني؛ فإن الناس يقبلون أن الألباني يخطئ ولكن لا يقبل أحد من أهل الإنصاف أن يجعل الألباني بخطئه - لو سلّم - في مصاف أئمة الضلال الذين حذر منهم أهل السنة وكشفوا عوارهم وبينوا فساد قواعدهم .

فكيف بمحبي الألباني وهم عامة أهل السنة إلا من شذ منهم !!

ثانياً: أن صاحب الشريط لم يعتمد في نقله لكلام الألباني الذي بنى عليه نقده الكبير له في عقيدة الإيمان حتى أخرج به ذلك من دائرة أهل السنة، لم يعتمد في نقله لكلام الألباني على كتاب من كتب الألباني، بل كل ما ذكره من النماذج؛ إنما هو انتزاع لبعض ما جاء في كلام الألباني في الأشرطة الصوتية كما اعترف بهذا في قوله: (وسأنقل بمشيئة الله في هذه العجالة بعض تقارير الألباني في الإيمان الموثقة من كلامه بصوته) وكما يشهد لهذا واقع حاله فيما أورده في شريطه من كلام الألباني. هذا مع بتر للنقول، وفصل للكلام عن سياقه، وهو سباقه ولحاقه مما يعرف به وجه الكلام بحسب مقصود المتكلم، ومع عدم ملاحظة، أو تناسي أن بعض المواد الصوتية التي نقلها من كلام الألباني هي في الحقيقة محصل مناظرات، ومراجعات بين الألباني، وبين بعض الطلبة ومعلوم أن باب المناظرات والردود يتنزل فيه لبعض الأقوال التي لا يعتقدها المتكلم - على سبيل الإلزام للمحاور -

وقد علم المنصفون من أهل العلم والتحقيق أن ما يتكلم به الرجل ارتجالاً ليس هو كما يحرره كتابة؛ حتى إن بعض أهل العلم قد يرى أن المواد الصوتية المرتجلة في أشرطة أهل العلم ليست توثيقاً دقيقاً لعقيدة أو لمذهب المتكلم؛ لأن الرجل قد يتكلم بكلمة يسبق لسانه لها من غير أن يتصورها قلبه، ولقد عرف المجربون من أهل العلم الذين ما رسوا التدريس والخطابة هذا من أنفسهم؛ حتى إن العلماء المعاصرين قد درجوا وتواطؤوا على مراجعة ما فرغ من كلامهم المسجل في الأشرطة والتعديل في ذلك بالزيادة، والنقص، والتغيير لبعض الألفاظ؛ حتى إن بعض أهل العلم حذر من تفريغ كلامه في كتب، أو رسائل، ونشرها بين الناس قبل مراجعته لها أشد التحذير. ومنهم الشيخ العلامة محمد بن صالح بن عثيمين رحمه الله - مع ما عرف به من شدة الضبط في الكلام المرتجل - فهل من الإنصاف والعدل أن ينتقد الألباني في عقيدته في مسألة من أدق المسائل في باب الاعتقاد بنقول صوتية من كلام في مجالس خاصة، وعامة مع بتر للكلام، وعدم تمييز لمقدم، أو متأخر من كلامه، وترك الأخذ بما حرره مرات عديدة في مؤلفاته.

ثالثاً: أنه من المعلوم المقرر لدى أهل العلم والتحقيق لمن أراد تحرير معتقد عالم أو مذهبه بإنصاف وتجرد أن يجمع كلامه في الباب الواحد ويستخلص من مجموعته عقيدة الرجل أو مذهبه، وأما ما سلكه الناقد في شريطه فمع اقتصاره على كلمات مجمله في مادة صوتية فقد ترك من كلام الألباني الكثير مما يحزر مذهبه بوضوح في باب الإيمان في كتبه الزاخرة ببيان معتقده في الإيمان، فلم أعرض الناقد عن كل هذا؟! فهل هذا من النصح الذي أشار إليه في قوله؟ "وأكتفي بأمثلة من ذلك عملاً بواجب النصيحة الشرعية" ومعلوم أن النصيحة الشرعية قد عرفها النبي ﷺ بأنها نصح لله ولكتابه ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم فهل نصح الناقد في ذلك كله؟

رابعاً: أن صاحب الشريط - هداه الله - مع كل ما تقدم من الإخلال بأصول المنهج العلمي في التوثيق، والنقد فليته اقتصر على ذلك، بل تجاوز إلى إلزام الألباني بلوازم لا يحتملها كلامه، لا من جهة اللفظ، ولا من جهة المعنى، بل في كلامه الصريح الموثق في كتبه ما يرد هذه الإلزامات على ما سيأتي بيانه وتوضيحه.

خامساً: حاول الناقد في شريطه تنزيل كلام شيخ الإسلام ابن تيمية في غلاة الجهمية على الشيخ الألباني وليس هذا من سبيل الناصحين المنصفين .

قال باشميل :

وهذا هو عين خبث معتقد المرجئة الضُّلال الذي كان الألباني يتدرَّج في بثِّه بين أتباعه الذين كانوا يتلقَّون عقيدتهم منه، فبعد أن يُوهمهم أنه موافق لأهل السنة في عقيدتهم في الإيمان، وحتى إذا ما تمكَّن هذا الوهم عند المتلقِّي منهم، راح يقرِّر لهم تقريراته الإرجائية المحدثَّة التي أخذها عن الجهمية وفروعهم، والتي تهدم الدين، زاعماً في نفس الوقت أنها عقيدة أهل السنَّة.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في كتابه "بيان تلبيس الجهمية" في وصف حال الجهميَّة في تدرُّجهم في نشر ضلالاتهم، قال رحمه الله: "وهذا شأن كل من أراد أن يظهر خلاف ما عليه أمة من الأمم من الحق إنما يأتيهم بالأسهل الأقرب إلى موافقتهم فان شياطين الإنس والجن لا يأتون ابتداءً ينقضون الأصول العظيمة الظاهرة فإنهم لا يتمكنون .. إلى أن قال رحمه الله: "وإنما الغرض التنبيه على أن دعاة الباطل المخالفين لما جاءت به الرسل يتدرَّجون من الأسهل الأقرب إلى موافقة الناس إلى أن ينتهوا إلى هدم الدين ". انظر: بيان تلبيس الجهمية (٢/٧٩ وما بعدها).

قلت: سبحانه الله أهكذا يكون النقد العلمي والإنصاف؟! وهل الألباني الذي أنزل الناقد عليه كلام شيخ الإسلام في الجهمية متهم في عقيدته مع شدة ما لاقى من الأذى فيها؟! فإنه من المعلوم أن الألباني لم يعيش في بلاد سنة بل كان في بلاد تعد من بلاد الغرب عن السنة حتى إنه أخرج من بلاده سوريا، وحرقت مكتبته، وسجن أكثر من مرة، وابتلي بتكالب أهل البدع عليه فلو كان مرجئاً لكان من المصلحة له في دنياه موافقة المرجئة وهم كثر في بلاده خاصة الأحناف والماتريدية الذين كانت لهم مكانة وجاه في بلاده، ولم يكن له مصلحة دنيوية في انتسابه لمنهج السلف ، ولعقيدة التوحيد التي رمي بسببها بتهمة الوهابية التي تعد جريمة عظيمة عند أهل البدع في بلاده . فالألباني محص في عقيدته وابتلي بسببها ما لم يحصل لكثير من العلماء المعاصرين بل لا أظن أن أحداً ابتلي بما ابتلي به فلمن إذاً يتملق الألباني بإظهار عقيدة السلف ؟!

سادسا:

اجتهد الناقد كثيرا أن يظهر الألباني أنه ماكر ومدلس قد تدرج في نشر عقيدته الإرجائية -بحسب قوله- حتى تمكنت من نفوس أتباعه وفي ذلك يقول: "ومما جاء في كلامه قوله: وهذا هو عين خبث معتقد المرجئة الضلال الذي كان الألباني يتدرج في بثه بين أتباعه الذين كانوا يتلقون عقيدتهم منه فبعد أن يوهمهم أنه موافق لأهل السنة في عقيدتهم في الإيمان وحتى إذا ما تمكن هذا الوهم عند المتلقي منهم راح يقرر لهم تقريراته الإرجائية المحدثثة التي أخذها عن الجهمية وفروعهم والتي تهدم الدين، زاعما في نفس الوقت أنها عقيدة أهل السنة .

وقد تقدم التنبيه على أن تهمة تزلف الألباني في إظهار عقيدة السلف تهمة باطلة من حيث الواقع إذ لم يكن في بلاد يكرم فيها من كان على عقيدة السلف . وهنا تنبيه آخر على ما ادعاه الناقد من تدرج الألباني في بث عقيدته الإرجائية بين أتباعه، فهذه دعوى تحتاج إلى استدلال وتوثيق من كلام الألباني المتقدم والمتأخر ليعرف كيف كان هذا التدرج إلى أن وصل إلى الصدع بعقيدة المرجئة فهلا أثبت ذلك بنقول موثقة تبرهن صحة هذه الدعوى!!

وأما الملاحظات العلمية فمتعلقة بما قرره في كلامه من مسائل وانتقد فيه الشيخ الألباني من أخطاء - على حد زعمه - .

وفي الحقيقة إن عامة كلامه يدور حول مسائل محددة يعيد فيها ويزيد، ولذا اقتصر عليها معرضا عن كثير مما امتلأ به الشريط من مجازفات في الأحكام وإسراف في وصم الألباني بشتى أصناف التهم.

يقول صاحب الشريط: (وبسبب تلبيس الألباني هو وأتباعه بشعار السلفية التي يزعمون أنهم يسиров عليها، ولغير ذلك من الأسباب، بسبب ذلك كان يجهل كثير من طلبة العلم حقيقة إرجاء الألباني، ويجهلون حقيقة فساد معتقده ومقالاته وتقريراته في الإيمان، ويجهلون حقيقة انحرافه عن عقيدة أهل السنة المجمع عليها في مسائل الإيمان والتكفير، التي ضل بسببها مجموعات كبيرة من طلبة العلم في أرجاء العالم، كذلك يجهلون تذبذب عقيدة

الألباني في الإيمان بين عقيدة الجهمية، وعقيدة المرجئة، وأنها فرغٌ عن عقيدة الجهمية الضلال).

وعليه عدة ملاحظات :

الملاحظة الأولى : قوله : "وبسبب تلبيس الألباني هو، وأتباعه بشعار السلفية التي يزعمون أنهم يسировون عليها " .

هذه تهمة متعلقة بالنية وأن الألباني، وأتباعه إنما ينتسبون للسلفية للتلبيس، والخداع وقد قرر هذه الدعوى، وكررها في كثير من المواطن من الشريط فمن ذلك قوله : (يرفعون شعار السلفية كذبا وزورا وبهتانا) وقوله : (ينسبون أنفسهم زورا وبهتانا إلى أهل الحديث وعقيدتهم وكذبوا في ذلك فمأهم إلا دعاة مذهب الإرجاء الضال " ويقول : " والألباني حاول أن يلبس في ذلك على السائل ومن يصله كلامه محاولا تبرير عقيدته الإرجائية زاعما أنه على طريقة السلف وأهم مثله فرقوا بين الإيمان والعمل ، وواقع الأمر أن الألباني في عقيدته هو نفسه ليس على عقيدة السلف في ذلك بل على طريقة الجهمية وفروعهم من المرجئة (في مسائل الإيمان) وهذه افتراءات عظيمة مرجعها إلى تهمتين عظيمتين : إحداهما ترجع إلى النية وأن الألباني، وأتباعه غير صادقين في انتسابهم لعقيدة السلف وأن انتسابهم للسلف كان للتلبيس على الناس، والدعوة إلى عقيدة الإرجاء الفاسدة ومن المعلوم المقرر من أصول الشريعة أنه لا اطلاع لأحد على النيات إلا الله عز وجل ولذا قال النبي ﷺ لأسامة لما قتل الرجل بعد أن نطق بالشهادتين وقال ﷺ إنما قالها متعوذا قال النبي ﷺ (أفلا شققت عن قلبه)^(١)

فإذا قبل النبي ﷺ ممن قاتل أصحابه وأثنى فيهم الجراح ثم لما علاه الصحابي بالسيف لاذ بشجرة وقال : لا إله إلا الله ، وإذا كان الألباني عاش ومات وهو يقول طيلة حياته أنا سلفي العقيدة ويدعو لعقيدة السلف في بلاد بدع وعداء لعقيدة السلف مع شدة الوطأة عليه حتى حرقت مكتبته بسبب ذلك وأوذى في الله وفي عقيدته أعظم أذية - كما تقدم التنبيه على ذلك - وخلف كتباً كثيرة كلها في الدعوة إلى السنة ولعقيدة السلف أفلا يسع باشميل في الألباني ما وسع رسول الله ﷺ في ذلك الرجل المقاتل في أرض المعركة ؟!

(١) - أخرجه البخاري برقم (٤٢٦٩) ومسلم برقم (٩٦).

وأما التهمة الثانية : وهي دعوى أن الألباني وأتباعه ليسوا على عقيدة السلف بل على عقيدة الجهمية . فكيف عرف باشميل ذلك مع شدة تلبيس الألباني وأتباعه وإخفائهم لعقيدتهم الإرجائية - بزعمه - وإذا صرح الألباني وأتباعه بها فكيف يكونوا ملبسين ؟

الملاحظة الثانية :

قوله كان يجهل كثير من طلبة العلم حقيقة إرجاء الألباني ويجهلون حقيقة فساد معتقدهالخ.

فيجاب عن هذا بأن يقال له . سلمنا جهل كثير من الطلبة لذلك، لكن ما هو حال العلماء وموقفهم من هذا الأمر؟ هل جهلوه كحال كثير من الطلبة وعرفت أنت ما خفي عن العلماء من حال الألباني ومكره، وخداعه، وتلبيسه على الناس في عقيدة الإرجاء ؟ أم أنهم عرفوا وسكتوا عن ذلك ؟ بل لم يكتفوا بذلك حتى خادعوا الناس بثنائهم على الألباني كما تقدم من نقل كلامهم في ذلك ! وأنا أطالب باشميل بالإجابة على هذا .

الملاحظة الثالثة:

قوله : "كانوا يجهلون تذبذب عقيدة الألباني في الإيمان بين عقيدة الجهمية وعقيدة المرجئة ، وأنها فرع عن عقيدة الجهمية الضلال "

هذا تناقض كبير من عدة وجوه :

الوجه الأول: قوله: "تذبذب عقيدة الألباني بين الجهمية والمرجئة مع قوله أنها فرع عن عقيدة الجهمية فإذا كانت متذبذبة فهي غير واضحة، فلا يصح إلحاقها بعقيدة الجهمية ولا بعقيدة المرجئة إلا بمرجح وهذا مخالف لما جزم به أنها فرع من عقيدة الجهمية ؛ فإن الفرع يتبع الأصل.

الوجه الثاني: يفهم من كلام باشميل هنا التفريق بين عقيدة الجهمية والمرجئة وهذا معارض لقوله في موطن آخر من شريطه ونصه : " وواقع الأمر أن الألباني في عقيدته هو نفسه ليس على عقيدة السلف في ذلك بل على طريقة الجهمية وفروعهم من المرجئة " ومفهوم كلامه هنا أن المرجئة متفرعة عن الجهمية .

فالمطلوب من (باشميل) هو تحرير هذه المسائل ومدى علاقة الجهمية بالمرجئة هل هما شيء واحد أم بينهما فرق؟ وهل الجهمية فرع عن المرجئة أم المرجئة فرع عن الجهمية؟ فإذا فرغ من ذلك فليُنظر في عقيدة الألباني .

قال باشميل: "أما عن بيان عقيدة الألباني في الإيمان فإن الألباني يقول: "إن الإيمان اعتقاد وقول، وعمل وظاهر ذلك أنه يقول بقول أهل السنة أن العمل من الإيمان كما أنه يقرر أن الخلاف مع المخالفين في لفظ التعريف خلاف حقيقي، وأن الإيمان يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية .

ولكن قول الألباني هذا أن الإيمان اعتقاد وقول وعمل والذي - كما سبق - ظاهره موافقة أهل السنة في مجرد لفظ تعريف الإيمان "هذا القول من الألباني ينتقض مباشرة عندما يدرك المرء أن الألباني يجعل العمل مجرد جزء كمال في الإيمان لا يلزم عنده وجود العمل في الإيمان ، وجوابه من وجوه :

الأول: قوله ظاهر ذلك أنه يقول بقول أهل السنة في إثبات أن العمل من الإيمان هذا حجة عليه؛ فإذا كان هذا هو ظاهر كلام الألباني فليس للناس إلا العمل بالظاهر ، ولذا فإنما يحكم على عقائد الناس ومذاهبهم بما يظهر من عباراتهم وألفاظهم، أما ما في القلوب فلا إطلاع لأحد عليه إلا الله عز وجل .

الوجه الثاني: قوله هذا القول من الألباني (ينتقض مباشرة عندما يدرك المرء أن الألباني يجعل العمل مجرد جزء كمال في الإيمان، لا يلزم عنده وجود العمل في الإيمان) هذا تجني على الألباني، بل مكابرة في إنكار مدلول اللفظ أو جهل به، فلو سلّم أن الألباني يجعل العمل جزء كمال في الإيمان، فهذا لا ينقض قوله بأن العمل من الإيمان، فإن ما يقال إنه كمال في الإيمان داخل في ماهية الإيمان باتفاق أهل السنة، فإن من الأعمال ما يكمل به الإيمان الواجب، ومنها ما يكمل به الإيمان المستحب، وهي داخلية في الإيمان عند أهل السنة، وهذا الذي دلت عليه النصوص كقول الله عز وجل (اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الإسلام ديناً) ^(١) .

^(١) - سورة المائدة آية (٣)

ومعلوم أن ما كمل به الدين فهو منه وما كان من الدين فهو من شعب الإيمان وبهذا يتبين أن ما ادعى الناقد غير صحيح من جهة مدلول اللفظ .

الوجه الثالث: قوله لا يلزم عنده وجود العمل في الإيمان، هذا قول باطل كما تقدم من أن القول بأن العمل جزء كمال في الإيمان لا يلزم منه هذا الإلزام، بل على العكس فلازمه أن العمل من الإيمان، هذا مع تصريح الألباني في كتبه بأن العمل من الإيمان .

قال رحمه الله في تعليقه على قول الطحاوي: "الإيمان هو الإقرار باللسان والتصديق بالجنان قلت: هذا مذهب الحنفية والماتريدية، خلافاً للسلف وجماهير الأئمة كمالك والشافعي وأحمد والأوزاعي وغيرهم؛ فإن هؤلاء زادوا على الإقرار والتصديق العمل بالأركان ، وليس الخلاف بين المذهبين اختلافاً صورياً كما ذهب إليه الشارح — رحمه الله تعالى — بحجة أنهم جميعاً اتفقوا على أن مرتكب الكبيرة لا يخرج عن الإيمان، وأنه في مشيئة الله ، إن شاء عذبه وإن شاء عفا عنه.

فإن هذا الاتفاق وإن كان صحيحاً؛ فإن الحنفية لو كانوا غير مخالفين للجماهير مخالفة حقيقية في إنكارهم أن العمل من الإيمان، لاتفقوا معهم على أن الإيمان يزيد وينقص وأن زيادته بالطاعة ونقصه بالمعصية، مع تضافر أدلة الكتاب والسنة والآثار السلفية على ذلك^(١).

ويقول — رحمه الله — في رده على (د/ سفر) وإن كان اقترن به أحيانا شيء من الغلو والمخالفة، والالتزام بالإرجاء؛ مع أنه يعلم أنني أخالفهم مخالفة جذرية فأقول: (الإيمان يزيد وينقص، وإن الأعمال الصالحة من الإيمان، وإنه يجوز الاستثناء فيه خلافاً للمرجئة ومع ذلك رماني أكثر من مرة بالإرجاء)^(٢)

وغير ذلك كثير من كلام الألباني الذي يصرح فيه بأن العمل من الإيمان، بل قد جاء في كلامه ما هو أصرح من هذا وأبلغ في رد شبهة المنتقد وهو تصريحه بأن الإيمان لا يفيد بدون عمل. قال — رحمه الله — في (شرح الأدب المفرد)، (الشريط السادس / الوجه الأول): "إن الإيمان بدون عمل لا يفيد؛ فالله — عز وجل — حينما يذكر الإيمان يذكره مقروناً بالعمل

(١) - (العقيدة الطحاوية شرح وتعليق فضيلة الشيخ الألباني/ص ٤٢).

(٢) - (سلسلة الأحاديث الصحيحة ٧ / ١٥٣ - ١٥٤).

الصالح ؛ لأننا لا نتصور إيماناً بدون عمل صالح ، إلا إن كان نتخيله خيالاً؛ آمن من هنا، قال: أشهد ألا إله إلا الله ، ومحمد رسول الله -، ومات من هنا ...

هذا نستطيع أن نتصوره، لكن إنسان يقول: لا إله إلا الله ، محمد رسول الله، ويعيش دهرًا— مما شاء الله—، ولا يعمل صالحاً : فعدم عمله الصالح دليل أنه يقولها بلسانه ولم يدخل الإيمان إلى قلبه .

فذكر الأعمال الصالحة بعد الإيمان ليدل على أن الإيمان النافع هو الذي يكون مقروناً بالعمل (الصالح)".

وبهذا يتبين أن قول الألباني لا يلزم منه نفي أن العمل من الإيمان، ولو استلزمه في بعض المواطن فإن في كلامه الصريح ما ينفي هذا اللازم، بل لو أن بعض كلامه استلزمه ولم يوجد في كلامه ما ينفي هذا اللازم لما صح الحكم على عقيدته بالازم القول على ما هو مقرر عند العلماء أن لازم المذهب ليس بمذهب حتى يلتزمه الشخص)

قال باشميل : " وكذا الألباني يوافق السلف في مجرد اللفظ في تعريف الإيمان، وإلا فإن قوله في الإيمان وأحكامه في غاية المفارقة والبعد عن قول السلف —رحمه الله - "

وجوابه: أن هذا الكلام من أعظم المحازفة في القول ، بل هو من أعظم الافتراء على الألباني وعلى عقيدته ، وذلك أن الألباني لم يوافق السلف في مجرد اللفظ في تعريف الإيمان

فحسب بل هو موافق لهم في كافة مسائل الإيمان وأحكامه ، وإذا كان الألباني يقرر أن الإيمان اعتقاد وقول وعمل، وأن الإيمان يزيد وينقص ، يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية ويرى الاستثناء في الإيمان على طريقة السلف، ويرى أن الخلاف بين أهل السنة، ومرجئة الفقهاء ليس خلافاً سوريا وإنما هو حقيقي، ويشدد في ذلك كما تبين هذا في النقل

السابق عنه في تعليقه على الطحاوية ، فما الذي بقي بعد ذلك من أحكام الإيمان ومسائله التي قال بها السلف ولم يوافقهم عليها الألباني، فضلاً أن يكون قوله في الإيمان وأحكامه في غاية المفارقة والبعد عن قول السلف كما ادعى هذا الناقد .

والسلف قد بينوا أصل الخلاف بينهم وبين المرجئة . قال سفيان الثوري : (خالفنا المرجئة في ثلاث نحن نقول الإيمان قول وعمل، وهم يقولون قول بلا عمل، ونحن نقول يزيد وينقص

وهم يقولون لا يزيد ولا ينقص، ونحن نقول نحن مؤمنون بالإقرار، وهم يقولون نحن مؤمنون عند الله (١).

والألباني موافق للسلف في هذه الأصول باعتراف الناقد، وهو بريء من الإرجاء موافق لأهل السنة في معتقدتهم بنص كلام سفيان الثوري، وقد تقدم كلام ابن المبارك (وأن من قال الإيمان قول وعمل، يزيد وينقص فقد خرج من الإرجاء أوله وآخره) (٢).

وكذا قول الإمام أحمد عمن يقول الإيمان يزيد وينقص قال (هذا بريء من الإرجاء) (٣) فالألباني بريء من الإرجاء بشهادة ثلاثة من أئمة السلف، كما أنه بريء من الإرجاء بتصريح أئمة العصر الذين تقدم نقل أقوالهم في شهادتهم للألباني ببرائته من الإرجاء نصاً

عليه بذكر اسمه. وبهذا يتبين مدى إنصاف الناقد في قوله -عن قول الألباني في الإيمان وأحكامه- أنه في غاية المفارقة والبعد عن قول السلف.

ورحم الله الشيخ ابن عثيمين عندما قال: "من رمى الشيخ الألباني بالإرجاء فقد أخطأ، إما أنه لا يعرف الألباني، وإما أنه لا يعرف الإرجاء" (٤).

قال باشميل في معرض دعواه أن الألباني قد لبس على الناس في إظهاره موافقة السلف في عقيدة الإيمان (ولكن عند التحقيق فإن العمل عند الألباني في حقيقته -كما سبق ذكره- فقط جزء كمال بمعنى أن المرء إذا اكتفى في الإيمان بالاعتقاد والقول ولم يأت بالعمل وترك العمل بالكلية صح إيمانه عند الألباني وكان ناجياً في الآخرة بالاعتقاد والقول فقط، وكان مصيره إلى الجنة، وهذا هو عين خبث معتقد المرجئة الضلال الذي كان الألباني يتدرج في بثه بين أتباعه)

والجواب من عدة وجوه:

الوجه الأول: أنه سبق التنبيه على أن قول من قال بأن العمل جزء كمال لا ينفي القول بدخول العمل في الإيمان .

(١) -أورده البيهقي في شرح السنة ٨٠/١

(٢) -انظر ص ٩

(٣) -انظر ص ٩

(٤) - تقدم عزوه ص ١١

الوجه الثاني: أن قوله "بمعنى أن المرء إذا اكتفى بالإيمان بالاعتقاد والقول ولم يأت بالعمل وترك العمل بالكلية صح إيمانه عند الألباني وكان ناجياً في الآخرة بالاعتقاد والقول فقط، وكان مصيره إلى الجنة" هذه دعوى باطلة وذلك أن القول بأن العمل جزء كمال لا يستلزم المعنى الذي فسره به هنا، وذلك أن الكمال في الإيمان كمال واجب وكمال مستحب، وإذا كان الألباني يقرر كما يقرر عامة أهل السنة أن من شعب الإيمان العملية الصلاة والزكاة والصوم والحج هي واجبة في الإيمان بل هي من أركان الإسلام فكيف يلزم بما ادعاه الناقد هنا، وهو أن من أتى بالاعتقاد والقول وترك العمل بالكلية كان ناجياً في الآخرة بالاعتقاد والقول فقط، وكان مصيره إلى الجنة؛ فإن الألباني بريء من هذا القول ولذا كان ممن يقول بالاستثناء في الإيمان.

فالألباني كغيره من أهل السنة يرى أن المقصر في العمل الواجب معرض للوعيد، وهو تحت مشيئة الله إن شاء الله عذبه وإن شاء غفر له، ولا يرى أنه مستحق لدخول الجنة بما معه من الاعتقاد والقول كما ادعى الناقد.

يقول -رحمه الله- معلقاً على قول الطحاوي (ولا نقول لا يضر مع الإيمان ذنب لمن عمله).

قلت: " وذلك لأنه من قول المرجئة المؤدي إلى التكذيب بآيات الوعيد وأحاديثه الواردة في حق العصاة من هذه الأمة وأن طوائف منهم يدخلون النار ثم يخرجون منها بالشفاعة أو غيرها" ^(١)

وهذا مما يرد دعوى الناقد في دعواه أن الألباني يرى النجاة لمن حقق الاعتقاد والقول، ولم يأت بعمل. فتأمل كيف رد على المرجئة في قولهم بنجاة العصاة ثم بين أنهم مستحقون للوعيد، وأن من خالف ذلك فقد كذب بالنصوص الواردة في ذلك .
ولكن عبارة باشميل في قوله : (وكان مصيره إلى الجنة) محتملة معنى (أنه يدخل الجنة ابتداء) مع ترك العمل في الإيمان فهذا باطل، وهو الذي تقدم الجواب عنه .

(١) - العقيدة الطحاوية شرح وتعليق الألباني - ص ٤١

وأما إذا أراد بذلك أن من معه أصل الإيمان ثم قصر بترك بعض الأعمال الواجبة فإن مآله إلى دخول الجنة، وإن كان قد يعاقب على تقصيره فهذا هو معتقد أهل السنة، ولا عيب على الألباني في القول به بل النقد متوجه لمن خالفه .

لكن الذي يظهر من قول باشميل (مصيره إلى الجنة) إنما يقصد دخوله الجنة ابتداءً يشهد لهذا قوله (وكان ناجيا في الآخرة بالاعتقاد والقول فقط)، وهذا لا يتحقق إلا لمن دخل الجنة ابتداءً، وإلا فكيف يكون ناجيا، وكذلك تصريحه بأن (هذا معتقد المرجئة) يدل على القطع بدخول الجنة ابتداءً لأن هذا هو حقيقة معتقد المرجئة، وبالتالي فإن نسبة هذا القول للألباني باطلة.

قال باشميل : " وهذا مثال أنقله على فساد قول الألباني في الإيمان، وكيف أنه يعتدّ بالعمل في تعريف الإيمان فقط، أما على الحقيقة، فإن العمل عنده على طريقة أهل البدع من المرجئة، مجرد شرط كمال في الإيمان، وأنه يصحّ عنده إيمان المرء بدون العمل تماماً. فقد سئل الألباني قبل موته بخمس سنوات عن حكم تارك العمل بالكلية، بمعنى أن يأتي المرء بالاعتقاد والقول فقط، بدون العمل، ونصّ السؤال والجواب ما يلي:

"(السؤال): قضية الرجل من بني إسرائيل الذي لم يعمل خيراً قطّ، هل نفهم من هذا الكلام أن ترك العمل بالكلية لا يكفر، وإذا كان هذا الكلام صحيحاً فما هو الفرق بين الإرجاء البدعي، والإرجاء السنّي ؟

(الألباني): هذه من مصائب العصر الحاضر، الإرجاء قسمان: إرجاء المؤاخذه على ترك العمل إلى الله عز وجل، كما نصّت عليه الآية الكريمة: { إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ } وهذا متفق عليه بين أهل السنة والجماعة، كما كانوا يقولون قديماً.

والإرجاء الآخر الذي هو عقيدة المرجئة، هم الذين يقولون: لا يضر مع الإيمان شيء، كما لا ينفع عمل صالح مع الشرك شيئاً، فيؤخّرون العمل عن الإيمان، ولا يجعلونه جزءاً من الإيمان، ولا شك ولا ريب أن الإيمان كما هو مقرر في الكتاب والسنة أولاً، وفي كتب العقائد السلفية ثانياً: أن العمل جزء من الإيمان، لكن هذا الجزء هو جزء كمال، وليس جزء صحّة، ومن هنا يختلف عقيدة أهل السنة عن الخوارج، فالخوارج هم الذين يجعلون

العمل ركنًا من أركان الإيمان، فمن لم يعمل كفر وارتدَّ عن دينه. أما أهل السنة والجماعة، فهم يعدُّون العمل ليس ركنًا، وإنما جزءًا، ومن أجل ذلك قالوا بأنَّ (الإيمان يزيد وينقص؛ زيادته بالعمل، ونقصانه بترك العمل الصالح)، وارتكاب العمل الطالح، لكن لا أحد منهم يوافق الخوارج على القول بأنَّ العمل هو ركن أساسي في الإيمان "اهـ. وجوابه من وجوه:

الأول: قوله يعتد بالعمل في تعريف الإيمان فقط أما على الحقيقة فإن العمل عنده على طريقة أهل البدع من المرجئة "

فيجاب بأن هذا الذي حكاه عن الألباني قول متناقض دون أدنى تأمل، ولا يتصور أن يقول به عاقل يدري ما يقول ، ولا يعرف أن أحدا من العقلاء قال به فالناس منقسمون في العمل وهل هو من الإيمان أم خارج عنه على قولين :

فأهل السنة يقولون إن العمل من الإيمان ويلتزمون ذلك في كل أقوالهم ، والمرجئة تقول العمل خارج عن الإيمان ويلتزمون ذلك في مذهبهم، أما أن يُتصور أن يقول رجل بدخول العمل عند تعريف الإيمان ثم ينفي بعد ذلك أن يكون العمل من الإيمان فهذا المذهب لا وجود له في الواقع، ولا يتصور أن يقول به عاقل فضلا عن الألباني وغيره من أهل العلم. ثم أي حقيقة هذه يعرف أن الألباني خالف فيها، والألباني يعرف الإيمان بأنه اعتقاد وقول وعمل، ويشرح ذلك ويفسره ويستدل له بالنصوص، ويخبر أنه يعتقد ذلك مصرحا بلسانه ومسطرا بقلمه، حتى امتلأت كتبه بذلك وهو يقرر لوازم دخول العمل في مسمى الإيمان من القول بزيادة الإيمان ونقصانه بالعمل ، وأنه يرى الاستثناء في الإيمان، على طريقة أهل السنة، وينكر على المرجئة ويرد عليهم في قطع الرجل لنفسه بقوله (أنا مؤمن) وهو مقصر في العمل . ويرى أن خلاف مرجئة الفقهاء لأئمة السلف ليس صوريا بل حقيقاً ويشدد في ذلك .

يقول رحمه الله: " فإن الحنفية لو كانوا غير مخالفين للجماهير مخالفة حقيقة في إنكارهم أن العمل من الإيمان لا تفقوا معهم على أن الإيمان يزيد وينقص ، وأن زيادته بالطاعة ونقصه بالمعصية، مع تظافر أدلة الكتاب والسنة والآثار السلفية على ذلك إلى أن قال :

" ثم كيف يصح أن يكون الخلاف المذكور صورياً وهم يميزون لأفجر واحد منهم أن يقول : " إيماني كإيمان أبي بكر الصديق ، بل كإيمان الأنبياء والمرسلين وجبريل وميكائيل عليهم الصلاة والسلام ، كيف وهم بناء على مذهبهم هذا لا يميزون لأحدهم - مهما كان فاسقاً فاجراً- أن يقول : أنا مؤمن إن شاء الله تعالى بل يقول : أنا مؤمن حقاً " .^(١) فهل بعد هذا كله يكون الألباني مخالفاً لحقيقة الإيمان عند أهل السنة، وموافقاً لحقيقته عند المرجئة!!!

الجواب على هذا يكون لكل منصف متجرد، وبه يعرف مدى إنصاف الناقد في نقده.!!؟
الثاني: متعلق بالمثال الذي ذكره مؤيداً به صحة دعواه، ومداره على قول الألباني بأن العمل جزء كمال في الإيمان وليس جزء صحة، وذكر أن الخوارج يجعلون العمل ركناً من أركان الإيمان ويكفرون بترك العمل .

فأقول :إن هذه المسألة التي أوقعت باشميل في دعواه العريضة أن الألباني مرجئ وهي قول الألباني (إن العمل جزء كمال) ظنا منه أن هذا يتعارض مع القول (بأن العمل من الإيمان) وقد سبق أن ذكرت وقررت أن من قال (بأن العمل جزء كمال في الإيمان) فلا يتعارض مع القول (بأن العمل من الإيمان)

بل غايته أن يجعل العمل من كمال الإيمان وهذا محتمل أن يقصد به الكمال الواجب، أو الكمال المستحب، أو الجمع بينهما، -كما سبق تقريره- لكن لا يفهم من ذلك بوجه من الوجوه أن قائل ذلك ينفي دخول العمل في مسمى الإيمان وإلا فكيف يكون كمال الشيء من غير جنسه .

بل صرح الألباني في هذا الموطن الذي انتقده فيه باشميل بأن العمل من الإيمان حيث قال : "كما هو مقرر في الكتاب والسنة أولاً ، وفي كتب العقائد السلفية ثانياً: أن العمل جزء من الإيمان ، لكن هذا الجزء هو جزء كمال وليس جزء صحة"
 لكن باشميل توهم أن من لم يكفر بترك العمل، فهذا يستلزم نفي أن يكون العمل من الإيمان وهذا باطل .

(١) - العقيدة الطحاوية بتعليق الألباني ص ٤٣، ٤٢

فإن أهل السنة متفقون على أن ترك سائر الشعب العملية مع اعتقاد المسلم لوجوبها بعد الإتيان بأركان الإسلام لا يستلزم نفي أصل الإيمان، بل يستلزم نفي كماله الواجب ويخالفهم في ذلك الخوارج الذين يكفرون بذلك ، والمرجئة الذين يرون كمال الإيمان مع ذلك .

يقول الحافظ ابن رجب بعد نقله الخلاف بين السلف في التكفير بالمباني الأربعة " فأما بقية خصال الإسلام والإيمان فلا يخرج العبد بتركها من الإسلام عند أهل السنة والجماعة، وإنما خالف في ذلك الخوارج ونحوهم من أهل البدع "(١)

وأما أركان الإسلام فأهل السنة متفقون على تكفير من ترك الشهادتين وهي شعبة قولية وأما ما عداها من الأركان العملية وهي (الصلاة ، والزكاة ، والصوم ، والحج) فأهل السنة مختلفون في تكفير من تركها بعد اعتقاد وجوبها .

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية : " ولهذا تنازع العلماء في تكفير من يترك شيئاً من هذه الفرائض الأربع بعد الأمر بوجوبها "(٢)

فتبين بهذا أن القول بعدم التكفير بترك الأركان الأربعة هو قول لأهل السنة كما أن التكفير بتركها أو بترك بعضها هي أقوال لأهل السنة.

وهذا مع اتفاق أهل السنة على أن هذه الأركان وما بعدها من الشعب العلمية، وأنها من الإيمان، وبالتالي فلا يمكن أن يشنع على من قال بقول وافق فيه بعض السلف بأنه مرجئ إن لم يكفر بترك هذه الأركان، كما لا يمكن في المقابل أن يشنع على من كفر بترك هذه الأركان أو بعضها بأنه من الخوارج.

وبهذا يتبين أن تشنيع الناقد على الألباني في قوله بعدم التكفير بترك الأعمال، وأنه مرجئ ظلم وبغي. فإنه وإن لم يكفر بتركها فلا ينفي أنها من الإيمان .

ولو قوبل نقد (باشميل) بمثله وقيل: إن قولك بالتكفير بترك بعض أركان الإسلام بعد الشهادتين موافقة للخوارج لكان هذا من جنس تشنيعه على الألباني بالإرجاء . ولكن الله أمر بالعدل، فنقول إن من كفر بترك الأركان الأربعة أو بعضها، أو لم يكفر بشيء من ذلك

(١) - فتح الباري (٢٦/١)

(٢) - مجموع الفتاوى (٦٠٩/٤)

فله سلف من الأئمة في ذلك، وهو بريء من قول الخوارج والمرجئة . وإنما موافقة الخوارج تكون بالتكفير بترك الواجبات بعد الأركان، وموافقة المرجئة تكون بدعوى كمال الإيمان مع ترك الواجبات.

ومع هذا كله فإني وإن ذبيت عن الإمام الألباني - رحمه الله - فيما رُمي به من عقيدة الإرجاء فإني في الوقت نفسه لا أقره على إطلاق القول : (بأن العمل جزء كمال في الإيمان) كما لا أقر من أطلق القول من ذوي العلم والفضل (بأن العمل شرط صحة في الإيمان). وكما لا أرضى بنسبة الألباني إلى الإرجاء على إطلاقه، لا أرضى بنسبة أصحاب القول الثاني إلى التكفير على إطلاقهم ، ولكن فرق بين تخطئة العالم من أهل السنة والتجرد للحق في هذا المقام، مع حسن الأدب والتوقير والإجلال للعالم، وبين رمية بالبدعة . وإخراجه بخطئه من دائرة أهل السنة .

وأرى في هذه المسألة وغيرها وجوب العدول عن الألفاظ المجملة المحدثه إلى الألفاظ الشرعية والمأثور عن السلف في ذلك .

فإذا ما سئل الرجل عن العمل أهو شرط صحة أم شرط كمال ؟ أن يقول لا ألتزم أحد الإطلاقين ، وإنما أقول العمل من الإيمان كما دلت على ذلك النصوص وورد في كلام السلف .

وأما إطلاق القول بأن العمل شرط صحة أو شرط كمال ، أو جزء صحة ، أو جزء كمال . فإن هذه الإطلاقات محتملة لحق وباطل .

وذلك أن العمل في اصطلاح الشارع وعند أهل السنة يشمل سائر الشعب العملية للإيمان، وهذه الشعب ليست على درجة واحدة فمنها ما هو من الواجبات، ومنها ما هو من المستحبات، والواجبات منها ما هو من أركان الإسلام كالمباني الأربعة بعد الشهادتين ومنها ما هو من قبيل الواجبات التي هي دون الأركان ، وكذلك المستحبات متفاوتة في الفضل .

فإطلاق القول بأن (العمل شرط صحة) أو (جزء صحة) دخل في عموم العمل هنا المستحبات وكذلك الواجبات التي هي دون الأركان وباتفاق أهل العلم أن هذه الأعمال

ليست شرطاً لصحة الإيمان بل يصح الإيمان بدونها لكن يكون ناقصاً . وبهذه يتبين خطأ هذا الإطلاق بهذا الاعتبار .

وكذلك إطلاق القول بأن العمل شرط كمال أو جزء كمال، دخل في عموم العمل الأركان الأربعة بعد الشهادتين، وهذه الأركان هي أصل في الإيمان عند من يقول بالكفر بتركها من الأئمة .

وبه يظهر خطأ هذا الإطلاق بهذا الاعتبار .

ولهذا فصل سماحة الشيخ عبد العزيز بن باز - رحمه الله - في بعض إجاباته عن سؤال عن العمل هل هو شرط صحة أم شرط كمال؟

فقال - رحمه الله - " من الأعمال شرط صحة للإيمان لا يصح الإيمان إلا بها كالصلاة ، فمن تركها فقد كفر ، ومنها ما هو شرط كمال يصح الإيمان بدونها ، مع عصيان تاركها وإثمة"^(١)

وفي تعقيبات الشيخ علي بن عبد العزيز الشبل على (فتح الباري) لابن حجر ، التي قرأها على الشيخ عبد العزيز فأقرها .

يقول الشيخ علي بن عبد العزيز الشبل معلقاً على قول ابن حجر (والسلف جعلوها شرطاً في كماله).

"الصواب أن الأعمال عند السلف الصالح : قد تكون شرطاً في صحة الإيمان ، أي أنها من حقيقة الإيمان قد ينتفي بانتفائها كالصلاة"^(٢) وقد تكون شرطاً في كماله الواجب فينقص الإيمان بانتفائها كبقية الأعمال التي تركها فسق ومعصية وليس كفراً، فهذا التفصيل لا بد منه لفهم قول السلف الصالح وعدم خلطه بقول الوعيدية...."^(٣)

ولا شك أن هذا التفصيل في الإجابة يرتفع به الإشكال ويزول به اللبس الذي يحصل بإطلاق إحدى الإجابتين السابقتين: من القول بأن العمل شرط صحة ، أو أن العمل شرط كمال، ولكن أولى من هذا كله أن يقال: إن العمل من الإيمان تجنباً للألفاظ المجملة كلفظ (الشرط) ولفظ (الكمال) فإن الشرط قد يطلق ويراد به ما هو خارج الماهية كما هو في

(١) - أقوال ذوي العرفان للدكتور عصام السناني ص ١٤٦ نقلاً عن جريدة الرياض عدد (١٢٥٠٦) في ٢٣/٧/١٤٢٣

(٢) - على هذا قول بعض السلف فإن منهم من يكفر بترك الصلاة ومنهم من لا يكفر بتركها.

(٣) - كتاب المخالفات في فتح الباري ص ٢٨

اصطلاح الأصوليين وقد يطلق على ما هو داخل الماهية كما هو عند غيرهم^(١)، والعمل عند أهل السنة داخل في حقيقة الإيمان .

وكذلك (الكمال). فيطلق على الكمال الواجب ، ويطلق على الكمال المستحب ومن الأعمال ما هو من الكمال الواجب ومنها ما هو من الكمال المستحب .
قال شيخ الإسلام ابن تيمية : "ولفظ الكمال والتمام : قد يراد به الكمال الواجب والكمال المستحب كما يقول بعض الفقهاء : الغسل ينقسم إلى كامل ومجزئ"^(٢)
والأعمال بالنسبة للإيمان منها ما هو من الكمال الواجب ومنها ما هو من الكمال المستحب .

فإذا قيل قولنا العمل من الإيمان هذا في بيان مترلة العمل من الإيمان، لكن ما حكم ترك العمل ؟

قيل كما أن العمل في الإيمان ليس على درجة واحدة فكذلك تركه يتفاوت بحسب درجة مشروعيته، فترك المستحبات نقص في الكمال المستحب ، وترك الواجبات نقص في الكمال الواجب ، وهو متفاوت فإن كان للمباني الأربعة فالفلسف مختلفون في التكفير بتركها وأصح الأقوال التكفير بترك الصلاة^(٣) .
وإن كان الترك للواجبات بعد أركان الإسلام فهو ينقص من الكمال الواجب ولا يذهب بأصل الإيمان باتفاق السلف .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية " والشارع ﷺ لا ينفي الإيمان عن العبد بترك مستحب لكن لترك واجب، بحيث ترك ما يجب من كماله وتمامه ؛ لا بانتفاء ما يستحب في ذلك "^(٤)
قال باشميل: " قلتُ: ومخالفة الألباني لما سبق نقله موثقاً بصوته لإجماع أهل السنة المقتدى بهم، والذين سبق نقل كلام بعضهم في هذه المسألة الخطيرة في الاعتقاد، ودعوته إلى هذه

(١) - انظر كشاف اصطلاحات الفنون للتهاموي ٤٩٢/٢

(٢) - مجموع الفتاوى (٦٤٧/٧).

(٣) - هذا هو المترجح عندي وقد ذكرت الأدلة على ذلك في كتاب (موقف أهل السنة من أهل الأهواء

والبدع) ١/ ١٧٣ - ١٧٥ وكتاب (التكفير وضوابطه) ص ٢٣٨ - ٢٤٧

(٤) - مجموع الفتاوى (٦٤٧/٧)

المخالفة وخصامه فيها، أقول: مخالفة الألباني هذه هي مخالفة في مسألة لا تحتل الاجتهاد والأخذ والردّ، وقد بدّع أهل السنة من خالفهم فيها، واشتدّ نكيرهم عليه، واعتبروه ضالاً مضالاً.

قلت: "تقدم أن قول الألباني في تعريف الإيمان، والقول بزيادته ونقصانه، الاستثناء فيه هو قول أهل السنة، فلم يخالف في ذلك أصلاً حتى يقال إن مخالفته لا تحتل الاجتهاد. وأما قوله (بأن العمل جزء كمال) فقد تقدم أن له وجهاً صحيحاً وإن كان العدول عن هذا الإطلاق هو الأولى والأحرى خروجاً عن الشبهة، ومع هذا فإنه لو عد خطأ فهو مما لا يصل -عند أهل الإنصاف- إلى الحد الذي يقال فيه إنه خطأ لا يحتمل الاجتهاد بل هو مما يحتمله الاجتهاد، وهذا مع التنزل في عده خطأ، وإلا فمقتضى الإنصاف أن يقال هو لفظ مجمل يحسن العدول عنه إلى ما هو أوضح منه في الدلالة على المقصود، وعلى كل تقدير فكل ما يرد على هذا الإجمال من كلام الألباني فإنه يرد على أصحاب القول الثاني القائلين بأن (العمل شرط صحة للإيمان) فإذا كان قول الألباني خطأ لا يحتمل الاجتهاد فكذلك القول الآخر، لأنه قد تقدم أنه في كلا القولين إجمالٌ يحتمل الخطأ من وجه والصواب من وجه آخر.

قال باشميل: "وأنقل الآن تصريحاً فاضحاً آخر للمرجئة من تقارير أستاذهم الألباني، عفا الله عنه، والذي يتداوله أتباعه حتى اليوم على مواقعهم في شبكة المعلومات الدولية، وفي الأشرطة السمعية في تسجيلاتهم التي يثنون عبرها عقيدة الألباني يقلدون الألباني فيه وبتعصب ذميم، يقرر الألباني في تصريحه هذا نجاة من لم يعمل بمقتضى التوحيد بزعمه أن السلف بل باقهم السلف بأنهم فرقوا بين الإيمان والعمل، وبزعمه أيضاً أن القول بأن الإيمان يستلزم العمل أي أن الإيمان لا بد فيه من العمل، أقول: يصرح الألباني في ذلك صراحة أن هذا القول السلفي الأثري هو مجرد دعوى لا أصل لها، وهذا نص تصريح الألباني الخطير في ذلك والذي يخالف فيه صراحة عقيدة أهل السنة في هذه المسألة الخطيرة:

((هل صحيح: من مات على التوحيد وإن لم يعمل بمقتضاه وأول مقتضى التوحيد إقامة الصلاة هل يكفر ويخلد مع الخالد الكافر في نار جهنم أم لا؟،

[الألباني] السلف فرقوا بين الإيمان وبين العمل، فجعلوا العمل شرط كمال في الإيمان ولم يجعلوه شرط صحة خلافاً للخوارج))

وجوابه : "أنه قد أطال الدعوى فيما ادعى من إيراد النص الفاضح لمن سماهم المرجئة ودعواه تقرير الألباني وتصريحه بنجاة من لم يعمل بمقتضى التوحيد، ودعواه أن الألباني قد اتهم السلف بالتفريق بين الإيمان والعمل، ثم لم يورد بينة ما ادعاه من كلام الألباني، وغاية ما أورده ما تقدم من قول الألباني بأن العمل شرط كمال في الإيمان، وقد تقدمت الإجابة على ذلك فأين النص الفاضح لمن سماهم بالمرجئة؟ وهل تلاميذ الألباني هم مرجئة على الحقيقة ؟! - عياذاً بالله من الظلم - ! وأما دعواه اتهام الألباني للسلف بالتفريق بين الإيمان والعمل فهذا من الجرأة في إطلاق الأحكام وتحميل الكلام ما لا يحتمل، والذي ورد في كلام الألباني قوله السلف فرقوا بين الإيمان وبين العمل، وهذه ليست تهمة لأن التهمة هي رمي الرجل غيره بما يذم به كأن يقال فلان اتهم فلاناً بالكذب أو بالظلم، وأما ما يحكيه الرجل عن غيره من نسبة قول في العلم له، فليس هذا باتهام وإنما هو حكاية قول، فإما أن يكون مصيباً وإما أن يكون مخطئاً، وللناظر في قوله أن يقول فلانٌ أصاب فيما حكى عن فلان أو أخطأ، وأما أن يقال اتهمه فليس متصوراً في هذا المقام، وبهذا يتبين مدى ضبط الناقد وتحريره للألفاظ. ثم هنا ينظر في قول الألباني إن السلف فرقوا بين الإيمان والعمل فهل هو مصيب في ذلك أم مخطئ وفي الحقيقة إن قوله هذا له وجه صحيح إذا ما أريد بالإيمان الأصل والعمل ما يكون بعده من العمل، وقد صرح بهذا شيخ الإسلام ابن تيمية قال رحمه الله : " ثم هو في الكتاب {أي الإيمان} بمعنيين أصلٌ وفرع واجب فالأصل الذي في القلب، وراء العمل فلذلك يفرق بينهما بقوله (آمنوا وعملوا الصالحات) والذي يجمعهما في قوله (إنما المؤمنون) سورة النور ٦٢، إلى أن قال (وأصله القلب وكماله العمل الظاهر، بخلاف الإسلام فإن أصله الظاهر وكماله القلب) ^(١) فهذا تصريح من شيخ الإسلام بأن القرآن فرق بين الإيمان والعمل، ثم استدل له بقوله

(آمنوا وعملوا الصالحات) فهل يقال في شيخ الإسلام : إنه قد اهتم القرآن بالتفريق بين الإيمان والعمل ، وإذا تجرأ متجرأ على شيخ الإسلام بهذه التهمة كما تجرأ الناقد على الألباني، فماذا يقال في نص الآية التي ورد فيها ذكر الإيمان ثم عطف عليه العمل^(١).

وبناء على هذا الأصل تفرع قول أهل السنة في مسألة الاستثناء فكان السلف يرون الاستثناء من أجل العمل، ولا يرون الاستثناء باعتبار أصل الإيمان، قال الإمام أحمد "أذهب إلى حديث ابن مسعود في الاستثناء في الإيمان، لأن الإيمان قول وعمل، والعمل الفعل، فقد جئنا بالقول ونخشى أن نكون قد فرطنا في العمل، فيعجبني أن نستثني في الإيمان بقول أنا مؤمن إن شاء الله"^(٢)

وقال الإمام الآجري "هذا طريق الصحابة رضي الله عنهم والتابعين لهم بإحسان عندهم إن الاستثناء في الأعمال لا يكون في القول والتصديق بالقلب، وإنما الاستثناء في الأعمال الموجبة لحقيقة الإيمان والناس على الظاهر مؤمنون به يتوارثون وبه يتناكحون"^(٣).

فيلاحظ كيف فرق السلف بين أصل الإيمان الذي هو مقتضى الاعتقاد والقول، وبين العمل الذي به تثبت حقيقة الإيمان ، وكل هذا مما يدل على تفريق السلف بين الإيمان والعمل بهذا الاعتبار ، وإذا أطلق الألباني هذا الإطلاق فينبغي أن يحمل على أحسن المحامل؛ لأنه على طريق السلف ، خاصة وأنه يصرح بأن العمل من الإيمان فانتفت عنه شبهة الإرجاء التي مدارها على التفريق بين العمل والإيمان بدعوى أن العمل شيء خارج عن ماهية الإيمان .

وأمر آخر أن الألباني فسر كلامه بقوله فجعلوا العمل شرط كمال في الإيمان فبين أن مراده بالإيمان هو الأصل، والعمل هو الكمال، وهذا مستقيم مع كلام بعض السلف في التفريق بين الأصل الذي هو حقيقة القول والاعتقاد،

(١) - العطف هنا لا يدل على خروج العمل عن ماهية الإيمان - كما ادعت المرجئة - وإنما هو من عطف الجزء

على الكل ، وانظر تحريراً مهماً في المسألة في شرح الطحاوية لابن أبي العز ص ٣٨٩

(٢) - رواه الخلال في السنة (٦٠٠/٣)

(٣) - الشريعة للآجري (ص ١٣٦)

وبين كمال الإيمان الذي هو حقيقة العمل^(١) وهذا ظاهر في كلام الآجري السابق وهو صريح كلام شيخ الإسلام وأصله القلب وكماله العمل الظاهر.

وأما ما ادعاه الناقد من أن الألباني قد صرح بنجاة من لم يعمل بمقتضى التوحيد ففي هذا تزييد على ما جاء في كلام الألباني، فلم يرد في كلامه التصريح بنجاة من لم يعمل بمقتضى التوحيد وإنما وردت جملة (لم يعمل بمقتضى التوحيد) في كلام السائل وكلام الألباني فيه التصريح بالتفريق بين الإيمان والعمل، ومفهومه نجاة من لم يعمل بجوارحه، مع وجود التوحيد، كما صرح به في مواطن أخرى من كلامه وينبغي التنبيه هنا لمسألتين :

المسألة الأولى : إطلاق القول بنجاة من لم يعمل بمقتضى التوحيد فيه إجمال فإن أريد به عدم تحقيق أصل التوحيد كمن يقول (لا إله إلا الله) ولا يعمل بمقتضاها، ولا يحقق شروطها ويقع في الشرك الأكبر، فهذا متفق بين أهل السنة على عدم نجاته،

لأنه من أهل الشرك الأكبر الذين حرم الله عز وجل عليهم دخول الجنة ، يقول تعالى (إنه من يشرك بالله فقد حرم الله عليه دخول الجنة) . فينبغي الحذر من الإيهام بنسبة هذا القول لأحد من أهل السنة لا الألباني ولا غيره.

وأما إذا أريد بعدم العمل بمقتضى التوحيد عدم تحقيقه على الوجه الكامل، الذي يقتضي تخليصه وتصفيته من شوائب الشرك والبدع والمعاصي ، فلا شك أن هذا عزيز في الناس قال الشيخ عبد الرحمن بن حسن : " وتحقيق التوحيد عزيز في الأمة لا يوجد إلا في أهل الإيمان الخالص، الذين أخلصهم الله واصطفاهم من خلقه " .^(٢)

فمن قصر في هذه المرتبة وأتى بأصل التوحيد مع اقتراف الذنوب والخطايا فهذا متفق بين أهل السنة على أنه معرض للوعيد بما اقترف من الذنوب والخطايا، فإن شاء الله عذبه وإن شاء عفا عنه، فإن عفا عنه دخل الجنة ابتداءً كما في حديث (صاحب البطاقة) وإن عذبه على ذنبه وأدخله النار فإنه يخرج من النار ويدخله الجنة ، وهذا متفق عليه بين أهل السنة

(١) - وهذا على قول من لا يرى التكفير بترك المباني الأربعة بعد الشهادتين وأما على قول من يكفر بتركها فتكون الأركان عنده من أصل الإيمان ، وكذا من لا يكفر إلا بترك الصلاة فهي عنده من الأصل وهذا هو الأرجح من أقوال السلف والله أعلم .

(٢) - انظر فتح المجيد مع الحاشية ص ٧٥

فإن أراد الناقد فيما نسبته للألباني من القول (بنجاة من لم يعمل بمقتضى التوحيد) هذا المعنى فلا عيب على الألباني في هذا إذ كل أهل السنة يقولون به.

وأما المسألة الثانية وهو القول بنجاة من لم يعمل بخير قط مع تحقيق أصل التوحيد على ما جاء في حديث الشفاعة وفيه: " فيقول الله عز وجل: (شفعت الملائكة وشفع النبيون وشفع المؤمنون ولم يبق إلا أرحم الراحمين فيقبض قبضة من النار فيخرج منها قوما لم يعملوا خيراً قط) الحديث^(١) .

فإن العلماء اختلفوا في تفسير (لم يعملوا بخير قط) فمنهم من حمل ذلك على أنهم لم يعملوا بخير قط على وجه الكمال ومن قال بهذا ابن خزيمة قال: " فمعنى هذه اللفظة على هذا الأصل لم يعملوا خيراً قط على التمام والكمال لا على ما أوجب وأمر به^(٢) " وهذا يقول به كل من يرى أنه لا بد للمسلم أن يأتي بشيء من العمل، مع اعتقاد القلب وقول اللسان كالصلاة أو ما بعدها من أركان الإسلام .

ومن أهل العلم من حمل لفظة الحديث على معنى أن هؤلاء المخرجين من النار لم يعملوا خيراً قط من عمل الجوارح، مع أنهم على أصل التوحيد .

يقول الإمام ابن عبد البر: "فيه دليل على أن من لم يصل من المسلمين في مشيئة الله إذا كان موحداً مؤمناً بما جاء به محمد مصداقاً مقراً وإن لم يعمل وهذا يرد قول المعتزلة والخوارج بأسرها"^(٣)

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: " من اعتقد أن الإنسان لا ينتفع إلا بعمله فقد خرق الإجماع وذلك باطل من وجوه كثيرة " ثم ذكر من هذه الوجوه قوله: " خامسها أن الله تعالى يخرج من النار من لم يعمل خيراً قط . بمحض رحمته ، وهذا انتفاع بغير عملهم "^(٤)

وفي نقلٍ فريدٍ عن شيخ الإسلام في هذه المسألة نقله عنه تلميذه الإمام أبو بكر ابن الحب الصامت - وهو من خواص تلاميذ شيخ الإسلام ابن تيمية - في كتابه (إثبات أحاديث الصفات) - وهو مخطوط - قال: (حديث: " شفعت الملائكة ، وشفع النبيون ،

(١) - أخرجه مسلم في صحيحة برقم ١٨٣

(٢) - التوحيد لابن خزيمة (٢/٧٣٢)

(٣) - التمهيد (٢٣/٢٩٠)

(٤) - التخويف من النار ص ٢٥٩ .

ولم يبق إلا أرحم الراحمين، فيقبض قبضةً من النار ليخرج منها قوماً لم يعملوا خيراً -قط-
قد عادوا حمماً" متفق عليه.

قال شيخنا [يعني: ابن تيمية]: "ليس في الحديث نفي إيمانهم ، وإنما فيه نفي عملهم الخير .
وفي الحديث الآخر : "يخرج منها من كان في قلبه مثقال ذرة من إيمان " [متفق عليه].
وقد يحصل في قلب العبد مثقال ذرة من إيمان - وإن كان لم يعمل خيراً-.

ونفي العمل - أيضاً- لا يقتضي نفي القول ، بل يقال- فيمن شهد أن لا إله إلا الله ، وأن
محمدًا رسول الله، ومات ولم يعمل بجوارحه - قط-: إنه لم يعمل خيراً ، فإن العمل قد لا
يدخل فيه القول ، لقوله : (إليه يصعد الكلم الطيب والعمل الصالح يرفعه).

وإذا لم يدخل في النفي إيمان القلب واللسان لم يكن في ذلك ما يناقض القرآن^(١).
وقال الإمام ابن رجب-رحمه الله-:"والمراد بقوله لم يعملوا خيراً قط من أعمال الجوارح
وإن كان أصل التوحيد معهم، ولهذا جاء في الحديث الذي يأمر أهله أن يحرقوه بعد موته
بالنار (إنه لم يعمل خيراً قط- غير التوحيد- ... إلى أن قال

وهذا يدل على أن الذين يخرجهم الله برحمته من غير شفاعة مخلوق هم أهل التوحيد
الذين لم يعملوا خيراً قط بجوارحهم والله أعلم)^(٢)

وقال ابن الوزير : " وقد دل حديث الشفاعة أن الخارجين من النار بالشفاعة ثلاث
طوائف، وأن الله يخرج بعدهم من النار برحمته لا بالشفاعة طائفةً رابعة لم يعملوا خيراً
قط، ولا في قلوبهم خيرٌ قط، ممن قال : لا إله إلا الله ، يسميهم أهل الجنة عتقاء الله من
النار"^(٣)

وقال الشيخ العلامة عبد الرحمن بن حسن في فتح المجيد نقلاً عن القرطبي في التذكرة (لم
يعملوا خيراً قط) يريد بذلك إلا التوحيد المجرد من الأعمال^(٤)

(١)- نقلاً عن كتاب (ترك العمل الظاهر ، وأثره في الإيمان) للدكتور /أحمد الزهراني

(٢)- جامع المسائل (٢٠٣/٥)

(٣)- العواصم والقواصم لابن الوزير ص(١٠٢)

(٤)- فتح المجيد ص(٤٥).

وبهذا القول يقول الإمام الألباني - رحمه الله - وكل من يرى عدم التكفير بترك الصلاة وهو قول مشهور عند السلف كما تقدم .

و الخلاف في تفسير لفظة الحديث خلاف بين أهل العلم من أهل السنة القائلين بدخول العمل في مسمى الإيمان، البريئين من الإرجاء، وإن كانوا مختلفين في التكفير بترك الصلاة من عدمه، مع اتفاقهم أنها من أعظم شعب الإيمان العملية.

ولأهل العلم من بعدهم الترجيح بين هذين القولين بحسب النظر في الأدلة إلا أنه لا يجوز أن يطعن في أحد من أهل العلم القائلين بأحد هذين القولين، ولا أن ينسب إلى بدعة الخوارج أو بدعة المرجئة .

والألباني يسعه في هذا المقام ما وسع من قبله من أهل العلم في عدم التكفير بترك الصلاة وكذا تفسير الحديث بما تقدم عن أهل العلم من أن مفهومه عدم العمل بشيء من أعمال الجوارح. فمن شنع عليه في هذا فهذا يستلزم التشنيع على من قبله من الأئمة وإلا وقع في التناقض بتشنيعه على إمام من أئمة أهل السنة والإمساك عن آخر مع اتفاقهما في القول وهنا يظهر اتباع الهوى وأن ذلك وراءه ما وراءه من خبايا النفوس ومقاصدها التي لا يطلع عليها إلا من يعلم السر وأخفى وإن أظهر ذلك في مظهر النصيحة وألبس لباس نصره السنة .

قال باشميل: "وواقع الأمر أن الألباني في عقيدته هو نفسه ليس على عقيدة السلف في ذلك بل على طريقة الجهمية وفروعهم في مسائل الإيمان .

قلت: وهذه الدعوى العريضة مما لا يتكلف في الإجابة عنها وإنما أحيل على ما تقدم

ذكره في (الرد المجلل) على صاحب الشريط في بيان براءة الألباني من الإرجاء.

— خاصة فيما ورد عن العلماء الكبار الذين أطبقوا على الثناء على الألباني في عقيدته وعلمه وبرؤوه على وجه الخصوص من بدعة الإرجاء —

فإذا كان صاحب الشريط صادق النية في طلب الحق، متبع لأهل العلم فليرجع عن قوله إلى أقوالهم، وليسعه ما وسعهم من نصره السنة، والذب عنها فإنهم أعرف بالسنة، وبالألباني منه، كما أنهم أغير على نصره السنة وأقوم بالرد على المخالفين فيها منه أيضاً،

فإما أن يرجع إلى قولهم، وإما أن يتهمهم بجهل في السنة، أو بحال الألباني، أو بنقص في الغيرة على الدين .

فنسأل الله له الهداية إلى الحق ولزوم طريق أهل العلم .

قال باشميل : " وأنقل مقطوعاً آخر من إجابات الألباني في نفس المجلس، والذي زعم فيه على طريقة غلاة المرجئة أن الكفر لا يكون إلا بقصد الكفر، وقرر فيه تقريراً خطيراً آخر متهمكاً فيه بالذين ينصون على أن الإيمان لا بد فيه من العمل، والذي هو في حقيقته كما سبق نقله إجماع أئمة السلف المقتدى بهم على ذلك، قال الألباني في ذلك: ((. بمعنى أنه ليس كل من وقع في الكفر وقع الكفر عليه، لأننا نعلم أن المؤاخذة [هو] كالإيمان، فمن آمن هكذا دون قصد لا يحكم بإيمانه، ومن كفر دون قصد للكفر فلا يحكم بكفره، "إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرئ ما نوى"، وهناك أحاديث كثيرة وكثيرة جداً ومنها مما لها صلة بما نقله آنفاً عنهم من الغلو من قولهم أن من فعلَ فعل الكفار فهو كافر سبحانه الله ماهو الدليل؟ يعودوا إلى الدعوى التي لا أصل لها وهي أن الإيمان يستلزم العمل، نحن نقول الإيمان الكامل يستلزم العمل، ولكن الإيمان ليس شرطاً في كل إيمان ولو كان ذرة تنجيه من الخلود يوم القيامة من النار).

وجوابه من عدة وجوه :

أولاً: قوله (زعم على طريقة غلاة المرجئة أن الكفر لا يكون إلا بقصد الكفر) هذا فيه تلبيس فإن قصد الكفر لفظ مجمل، فإن أريد به قصد حقيقة الكفر، وأن الكافر لا يكفر بعمل حتى يقصد به تحقيق الكفر، فإن هذا القول باطل وكلام الألباني لا يحتمله بل يحتمل المعنى الثاني وهو أن المقصود بقصد الكفر هو أن يقصد العمل فتكون له إرادة ونية في فعله، فيخرج من ذلك من فعل فعلاً، أو قال قولاً مكفراً من غير قصدٍ للفعل، كالناسي الذي قال كلمة الكفر ولم يقصدها، وكنم أغلق عليه عقله وقال كلمة الكفر وهو لم يقصدها كما ورد في الحديث في خبر من فقد راحلته، فلما وجدها أخطأ وقال: (اللهم أنت عبدي وأنا ربك) ^(١)

(١) - أخرجه البخاري برقم (٦٣٠٨)، مسلم برقم (٤٩٢٧).

فهذا قال كلمة الكفر ولكنه لم يقصدها فلم يؤاخذ بمقتضاها، لعدم القصد، وهذه مسألة مشهورة قررها العلماء في باب التكفير وذكروا أن من شروط تكفير المعين أن يقع القول أو الفعل المكفر من المعين على وجه القصد والاختيار .

قال الشيخ العلامة محمد بن صالح بن عثيمين - رحمه الله - في سياق ذكره موانع التكفير (ومن الموانع أن يقع ما يوجب الكفر أو الفسق بغير إرادة منه) ولذلك صور منها : أن يكره على ذلك فيفعله لداعي الإكراه لا اطمئنان به فلا يكفر .

ومنها أن يغلق عليه فكره فلا يدري ما يقول، لشدة فرح، أو حزن، أو خوف، أو نحو ذلك^(١)

وعدم المؤاخذة بالأقوال والأفعال مع عدم القصد، والمؤاخذة بها مع القصد، من القواعد الكبيرة المقررة في الشريعة في كل الأحكام، وقد نص على ذلك الإمام ابن القيم وقرره فقال : " فإذا اجتمع القصد والدلالة القولية أو الفعلية ترتب الحكم هذه قاعدة الشريعة وهي من مقتضيات عدل الله ورحمته وحكمته "

إلى أن قال بعد أن ذكر جملة من الأفعال والأقوال التي تصدر من الناس بغير قصد كالخواطر، والغلط، والنسيان، والسهو، وسبق اللسان، والإكراه، وعدم العلم، وغيرها .. (فهذه عشرة أشياء لا يؤاخذ الله بها عباده بالتكلم في حال منها، لعدم قصده وعقد قلبه الذي يؤاخذ به)^(٢)

فتعبير الألباني في قوله (ومن كفر دون قصده للكفر فلا يحكم بكفره) محمول على ما ذكره الشيخ ابن عثيمين في موانع التكفير . وعلى ما ذكره الإمام ابن القيم في (قاعدة الشريعة) التي ذكر أنها مقتضيات عدل الله وحكمته ورحمته، ومما يدل على أن الإمام الألباني أراد هذا المعنى ولم يرد المعنى الأول الباطل أنه: قال (ليس كل من وقع في الكفر وقع عليه) فقوله وقع في الكفر دليل على أنه يرى الفعل أو القول المكفر كفر، وإن لم يقصده الفاعل، وهذا مما ينافي أنه أراد المعنى الأول وهو أن قول الكفر لا يكون كفراً ولا يسمى

(١) - القواعد المثلى ص ٨٩

(٢) - أعلام الموقعين (٣/ ١٠٥ - ١٠٦)

كفراً حتى يقصده الفاعل وإنما أراد المعنى الثاني وهو أن الإنسان لا يؤاخذ بالحكم بمقتضاه حتى يقصد الفعل ولذا استدل بحديث (إنما الأعمال بالنيات).

ثانياً: قوله (وقرر فيه تقريراً خطيراً آخرًا متهمًا فيه بالذين ينصون على أن الإيمان لا بد فيه من العمل)

قلت: سبحان الله! أين هذا التقرير الخطير؟ وما هو هذا التهم المزعوم؟ وهما هو ذا نص الألباني الموصوف بهذا الوصف قال - رحمه الله - : "قولهم إن من فعل الكفر فهو كافر سبحان الله ما هو الدليل ! يعود إلى الدعوى التي لا أصل لها وهي أن الإيمان يستلزم العمل نحن نقول الإيمان الكامل يستلزم العمل ولكن الإيمان ليس شرطاً في كل إيمان . فأين التهم في كلام الألباني؟! وإنما فيه تعجب في قوله: (سبحان الله ما هو الدليل) إلا أن يكون الناقد لا يفرق بين التعجب والتهم، فهذا شيء آخر، وإن عذر الناقد في التباس التعجب بالتهم عليه

فما أدري هل يتسع العذر له في دعواه أن الألباني تهم بالذين ينصون على أن الإيمان لا بد فيه من العمل ، فهل ورد في كلام الألباني ذكر لإنكار دخول العمل في الإيمان حتى يتهم بقائله .

ثم كيف يتهم الألباني بمن يقول هذا القول وهو يقول به فهل يعقل للألباني أن يتهم بنفسه؟!!!!

وغاية ما في كلام الألباني أنه ينكر على من يقول إن الإيمان يستلزم العمل على سبيل العموم، ثم يبين أن هذه القاعدة ليست على إطلاقها وإنما الصواب أن يقال (الإيمان الكامل يستلزم العمل ولكن الإيمان) ليس شرطاً في كل إيمان وهو يقصد بذلك أن الإيمان الضعيف الذي يكون في القلب، قد يضعف معه العمل، فالإيمان قائم بالقلب ولكنه ضعيف لا يستلزم العمل وهذا على قول من يقول من السلف إن تارك الصلاة وما بعدها لم يكفر بذلك لوجود أصل الإيمان في قلبه .

فقول الألباني مستقيم على هذا القول، وإن كان بعض العلماء يعده مرجوحاً . على أن الألباني لم يصرح بترك الصلاة ولا غيرها فيمكن أن يحمل كلامه على ما بعدها من الأعمال، وهو أن الإيمان قد يضعف في القلب فيضعف معه العمل فلا يبقى من العمل إلا

أركان الإسلام، ولا يعمل بما بعدها لضعف إيمانه وهذا باتفاق أهل السنة أنه لا يكفر مع اتفاقهم على ضعف إيمان من هذا حاله ظاهراً وباطناً.

وأما قوله إن الإيمان الكامل يستلزم العمل فهذا ظاهر ولا يخالف فيه أحد من أهل السنة، أنه متى ما كمل إيمان القلب استلزم كمال إيمان الجوارح ، وإنما يخالف فيه المرجئة الذين يدعون أن الإيمان يكمل في القلب ولا يكون معه عمل في الظاهر ولهذا زعموا أن الإيمان لا يضر معه ذنب، كما لا ينفع مع الكفر طاعة .

وقد قرر شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - أن الإيمان الباطن يستلزم العمل بحسبه فإذا قوي الإيمان في القلب قوي العمل، وإذا ضعف في القلب ضعف العمل ، وهذا غاية في التحقيق وفيه فصل التراجع بين من يقول أن الإيمان يستلزم العمل أو من يقول لا يستلزمه، فإن هذا إطلاق يحتاج إلى تفصيل على ما قرر شيخ الإسلام - رحمه الله - وها هو ذا نص كلامه حيث يقول: (فتبين أن الأعمال الظاهرة الصالحة لا تكون ثمرة للإيمان الباطن ومعلولة له، إلا إذا كان موجباً لها ومقتضياً لها وحينئذ فالموجب لازم لموجبه ، والمعلول لازم لعلته ، وإذا نقصت الأعمال الظاهرة كان ذلك لنقص ما في القلب من الإيمان، فلا يتصور مع كمال الإيمان الواجب الذي في القلب أن تعدم الأعمال الواجبة الظاهرة ، بل يلزم من وجود هذا كاملاً، وجود هذا كاملاً ، كما يلزم من نقص هذا نقص هذا، وتقدير إيمان تام في القلب بلا ظاهر من قول وعمل كتقدير موجب تام بلا موجبه، وعلة تامة بلا معلولها .^(١)

قال باشميل : " فعلى زعم الألباني أن السلف فرقوا بين الإيمان والعمل فإن الألباني يفرق بين الإيمان والصلاة وهذا باطل من القول وهو عين قول المرجئة الضلال فقد سمي الله عز وجل الصلاة إيماناً قال تعالى : (وما كان الله ليضيع إيمانكم)

قلت : تقدم الرد عليه في دعوى التفريق بين الإيمان والعمل، وأما قوله " فإن الألباني يكون بذلك يفرق بين الإيمان والصلاة وهذا باطل من القول وهو عين قول المرجئة الضلال " فأكتفي هنا بنقل كلام الشيخ الألباني - رحمه الله - في تعليقه على كلام (سفر الحوالي) عندما ادعى ما ادعاه باشميل هنا

حيث قال -رحمه الله- : " اتق الله فهم {أي المرجئة} يقولون الصلاة ليست من الإيمان ونحن نقول بخلافه "وما أشبه الليلة بالبارحة فإن هذا القول كقول من قال لابن المبارك -رحمه الله- ترى الإرجاء ؟ فقال أنا أقول الإيمان قول وعمل فكيف أكون مرجئاً^(١) وما أعجب فعل باشمیل في اتهام الألباني بصريح قول المرجئة -الذي يعلم أن الألباني بريء منه- وذلك عن طريق هذه اللوازم المركبة: (الألباني يفرق بين الإيمان والعمل). فيكون بهذا (يفرق بين الإيمان والصلاة) والنتيجة (أن الألباني يقول بقول المرجئة) وهو (أن الصلاة ليست من الإيمان) ثم يحتج على الألباني بآية من كتاب الله في تسمية الصلاة إيماناً وهل الألباني يخالف في هذا ؟ وأين الإنصاف !؟

ولو لم يكن في كلام الألباني التصريح بأن العمل من الإيمان والصلاة من الإيمان، لما ساغ له إلزامه بهذه اللوازم، التي هي ليست لازمه لقوله، ولو كانت لازمه فإن العلماء المنصفين يقررون (أن لازم المذهب ليس بمذهب) فكيف وقد جاء في كلام المتكلم ما يبطل هذا اللازم ويكذبه !؟

قال باشمیل : أما عن فرية الألباني الأخرى التي وردت في كلامه والتي زعم فيها أن الكفر لا يكون إلا بقصد الكفر حيث قال ما نصه: ومن كفر دون قصد للكفر فلا يحكم بكفره. أقول: فهذه الفرية من افتراءات الجهمية على الدين، فهم الذين يزعمون أن العبد مهما ارتكب من المكفرات القولية والعملية فإنه باقٍ على إيمان صحيح، طالما أنه معتقد الإيمان بقلبه ولم يقصد الكفر، وأن مجرد نطقه بالكفر الأكبر أو فعله لما يوقعه في الكفر الأكبر قاصداً القول أو الفعل بدون قصد بقلبه لذلك الكفر يبقيه مؤمناً عاصياً فقط ولا يحكم بكفره ، وهذا عين ما كان يقرره الألباني، الأمر الذي فيه فتح لباب الردة والعياذ بالله، ولنقص الدين من أصله ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم، وتقرير الألباني هذا أن الكفر لا يكون إلا بقصد الكفر هو من تجهيم الألباني،".

قلت : تقدم بيان المقصود الصحيح من قول الألباني (من كفر دون قصد للكفر فلا يحكم بكفره)

(١)- الدرر المتألثة / اعداد علي حسن عبد الحميد ص ١٢٥ وأثر ابن المبارك / السنة للخلال (٥٦٦/٣)

وأن هذا مبناه على أصل أهل السنة في التفريق بين الكفر المطلق، وتزويل الكفر على المعين وأن أهل السنة لا يكفرون المعين من المسلمين إذا وقع في شيء من المكفرات إلا بعد إقامة الحجة عليه، ويرون أنه لا يتزل الكفر على المعين إلا بعد إستيفاء الشروط لتكفيره، وانتفاء الموانع في حقه، ومن هذه الموانع أن يكون قاصداً مختاراً للفعل، كما تقدم بيانه وتوضيحه من كلام العلماء.

ومسألة التفريق بين التكفير المطلق والتكفير المعين مسألة مشهورة عند أهل السنة، وقد قررها العلماء وأطالوا النفس في بيانها وتوضيحها، وهاهي ذي أقوالهم في ذلك يقول ابن العربي : ((فالجاهل والمخطئ من هذه الأمة لو عمل من الكفر والشرك ما يكون صاحبه مشركاً أو كافراً فإنه يعذر بالجهل والخطأ ، حتى يتبين له الحجة التي يكفر تاركها بياناً واضحاً ما يلتبس على مثله ، وينكر ماهو معلوم بالضرورة من دين الإسلام مما أجمعوا عليه أجمعاً قطعياً يعرفه كل من المسلمين من غير نظر وتأمل))^(١).

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية " إن التكفير المطلق مثل الوعيد المطلق ، لا يستلزم تكفير الشخص المعين حتى تقوم الحجة التي يكفر تاركها" ^(٢)

ويقول المشايخ عبد الله وإبراهيم ابنا الشيخ عبد اللطيف بن عبد الرحمن والشيخ سليمان بن سحمان:

(ومسألة تكفير المعين مسألة معروفة إذا قال قولاً يكون القول بها كفراً ، فيقال من قال بهذا القول فهو كافر ولكن الشخص المعين إذا قال ذلك لا يحكم بكفره حتى تقوم عليه الحجة التي يكفر تاركها)^(٣)

ويقول الشيخ محمد بن صالح بن عثيمين "وبهذا يعلم أن المقالة أو الفعلة قد تكون كفراً أو فسقاً، ولا يلزم من ذلك أن يكون القائم بها كافراً أو فاسقاً، إما لانتفاء شروط التكفير أو التفسير، أو وجود مانع شرعي يمنع منه" ^(٤).

(١) محاسن التأويل للقاسمي ١٣٠٧/٥ - ١٣٠٨

(٢) كتاب الاستقامة (١٦٤/١)

(٣) الدرر السنية (٢٤٤/٨)

(٤) - القواعد المثلى (ص ٩٢)

وكلام العلماء في قولهم بأن تكفير المطلق لا يستلزم تكفير المعين هو موافق تماماً لقول الألباني (ليس كل من وقع في الكفر وقع الكفر عليه) والذي هو مفسر لقوله (من كفر دون قصد الكفر فلا يحكم بكفره) كما تقدم تقريره وبهذا يتبين مدى صدق قول باشميل فهذه الفرية من افتراءات الجهمية على الدين فهم الذين يزعمون أن العبد مهما ارتكب من المكفرات القولية والعملية فإنه باق على إيمانه الصحيح، وهذه الدعوى التي ادعاها باشميل راجعة إما لخفاء هذه المسألة عليه، أو أن الذي حمّله على هذا الدعوى فرط نقده للألباني ناسياً أو متناسياً أن هذه المسألة قررها جمع كبير من أئمة أهل السنة قديماً وحديثاً فهل هؤلاء هم على قول الجهمية، وفتحوا باب الردة ونقض الدين من أصله .

قال باشميل : قلت ومما كان يقرره الألباني في مسائل الإيمان ويخاصم فيه وينظر أن العبد لا يحكم عليه بالكفر مهما ارتكب من المكفرات قولاً أو عملاً حتى يصرح باعتقاده في ذلك الكفر أو كما كان يقرر الألباني على طريقة الجهمية نفي وجود كفر قولي أو عملي (مخرج من الملة)

قلت : قد ورد في كلام الإمام الألباني من حوار مع الطالب الذي ذكره في الشريط ما يدل على أن الشيخ لا يطلق الكفر على العمل، ولكنه يرى أنه كفر لأنه مرتبط بكفر الاعتقاد .

وفي الحقيقة أن المقرر بالأدلة والذي دلت عليه أقوال أهل العلم أن الكفر (يكون بالاعتقاد، والقول والعمل) وهذا حق لا شك فيه، وهنا ينبغي أن يجرر قول الإمام الألباني بإنصاف بإطلاقه أن كفر العمل يرجع إلى كفر الاعتقاد محتمل لمعنيين :

المعنى الأول: أن الكفر لا يكون بالعمل والقول وإنما تكون الأقوال والأعمال دالة على الكفر وهذا القول باطل وهو قول للمرجئة .

المعنى الثاني : أن الكفر يكون بالقول والعمل، ولكنه مع هذا يتضمن كفر الاعتقاد، وهذا القول صحيح، بالنظر إلى الارتباط بين الظاهر والباطن وأن فساد الظاهر يتضمن فساد الباطن والذي يظهر والله أعلم أن الألباني لم يقصد المعنى الأول وإنما يقصد المعنى الثاني ومما يدل على هذا أنه جاء في بعض كتبه إطلاق الكفر على القول والعمل، ومن هذا قوله في رده على (حسان عبد المنان) بما نصه (فإن قولك هذا يشعرني بصفة أخرى فيك ما كنا

نعلمها وهي أنك لا تحكم على أحد بأنه من أهل الأهواء مهما كان انحرافه عن أهل السنة وعلمائها، بل ولا على أحد من الكفار بالكفر ولا .. ولا.. مهما قالوا وفعلوا لأنه لا يمكن الإطلاع على القلوب فإن كنت ترى هذا فهذه باقعة ومصيبة أخرى تخالف فيها الكتاب والسنة وإجماع الأمة مخالفة لا تحتاج إلى بحث ودليل^(١) فتأمل انتقاده للمخاطب في أن كلامه مشعر أن لا يكفر أحداً من الكفار بالكفر ثم قال (مهما قالوا وفعلوا) وهذا مما يدل على أنه يرى التكفير بالقول والفعل ولا يرى أنه لا كفر إلا بالاعتقاد، ومما يدل على هذا قوله (لأنه لا يمكن الإطلاع على القلوب) ثم ذكر أن المخالف في هذا مخالف للكتاب والسنة والإجماع.

ومما يدل على أن الألباني - رحمه الله - يرى أن التكفير يقع بالعمل نقله لكلام الإمام ابن القيم والذي نصه "إن الكفر نوعان كفر عمل وكفر جحود واعتقاد وأن كفر العمل ينقسم إلى ما يضاد الإيمان وإلى ما لا يضاده فالسجود للصنم والاستهانة بالمصحف وقتل النبي وسبه يضاد الإيمان" إلى آخر ما نقله عن الإمام ابن القيم. وهذا النقل يتضمن التصريح بكفر العمل المضاد للاعتقاد وقد نقله الألباني مثنياً على الإمام ابن القيم به فمما قال في ذلك - رحمه الله - : (إنه مما يجب علي أن أنوه به أنه عقد فصلاً خاصاً في الحكم بين الفريقين، وفصل الخطاب بين الطائفتين يساعد الباحث على تفهم نصوص الفريقين فهماً صحيحاً فإنه حقق فيه تحقيقاً رائعاً ما هو مسلم به عند العلماء^(٢))

ومما يشهد لتقرير الشيخ الألباني أن الكفر يكون بالعمل تعليقه على قول سفر الحوالي "فالعجب ممن ينسب نفسه إلى السنة والحديث ثم يوافقهم {أي المرجئة} في هذا القول فمهما عمل أحد من المكفرات" قال الشيخ الألباني مبطلاً دعواه "هذا الإطلاق فيه نظر كالاستهزاء مثلاً فإنه عمل ونحوه كالإنكار"^(٣)

وهذا مما يدل على أن الإمام الألباني إنما يقصد المعنى الثاني من المعنيين المحتملة لقوله ومما يؤكد هذا ما قرره تلميذه وأعرف الناس بكلام شيخه وإطلاقاته الشيخ علي بن حسن عبد الحميد الحلبي حيث قال: "ما قد يرد في كلام شيخنا رحمه الله من ربطه بعض الأعمال

(١) - سلسلة الأحاديث الصحيحة (١/٩٢٤)

(٢) - سلسلة الأحاديث الصحيحة (٧/١٣٤)

(٣) - درر المتألفات / اعداد علي حسن عبد الحميد

الكفرية الظاهرة باعتقاد صاحبها وباطنه ؛ وظن البعض أن ذلك مستلزم -منه- عدم وجود كفر عملي في الظاهر وهذا أيضاً باطلٌ عاطل ؛ وإنما أتى هؤلاء من جهلهم وتسرعهم فهم -غفر الله لهم- لم يميزوا بين كون العمل الظاهر كفراً في ذاته وهو يدل في الوقت نفسه على كفر الباطن وهذا حق .

وبين كون أي عمل كفري لا يكون كفراً في الظاهر ولكنه علامة على كفر الباطن وهذا باطل" (١)

فتبين بهذا أن الإمام الألباني إنما يقصد أن كفر الظاهر له ارتباط بكفر الباطن، دون أن ينكر أن تكون المكفرات القولية أو العملية كفراً، وهذا المعنى قد قرره العلماء المحققون قبله .

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية "فالكلام والفعل المتضمن للاستخفاف والاستهانة مستلزم لعدم التصديق النافع، ولعدم الانقياد والاستسلام فلذلك كان كفراً" (٢)

فهل لقائل أن يفهم من كلام شيخ الإسلام هنا أن هذه الأعمال ليست من الكفر إلا لاستلزامها كفر الباطن محتجاً بقوله (فلذلك كان كفراً) ؟

ويقول الإمام ابن القيم "وأما كفر العمل فينقسم إلى ما يضاد الإيمان وإلى ما لا يضاده فالسجود للصنم والاستهانة بالمصحف وقتل النبي وسبه يضاد الإيمان" (٣)

ويقول الشيخ السعدي "والحاصل أن من كذب الله أو كذب رسوله في شيء مما أخبر به فهو كافر، أو لم يلتزم ما أمر الله به ورسوله لأن هذا كله مناقض للإيمان بالقرآن والسنة وكل ما ذكره الفقهاء من تفاصيل المكفرات الصحيحة فإنه يعود إلى هذا السبب" (٤)

ويقول الشيخ حافظ حكيمي: (إذا قيل لنا هل السجود للصنم، والاستهانة بالكتاب

، وسب الرسول ﷺ، والهزل بالدين ، ونحو ذلك وهذا كله من الكفر العملي فيما يظهر فلم كان مخرجاً من الدين وقد عرفتكم الكفر الأصغر بالعمل ؟) ثم قال : (اعلم أن هذه الأربعة وما شاكلها ليس هي من الكفر العملي إلا من جهة كونها واقعة بعمل الجوارح فيما يظهر للناس، ولكنها لا تقع إلا مع ذهاب عمل القلب من نيته وإخلاصه ومحبته

(١)-تعريف والتنبيه / علي عبد الحميد (ص١٠٨)

(٢)- الصارم المسلول (ص٥٢٤)

(٣)- كتاب الصلاة (ص٣٦)

(٤)- الإرشاد إلى معرفة الأحكام / ٢١٠

وانقياده لا يبقى معها شيء من ذلك، فهي وإن كانت عملية في الظاهر فإنها مستلزمة للكفر الاعتقادي ولم تكن هذه لتقع إلا من منافق مارق أو معاند مارد^(١)

وبهذا يظهر أن مسلك الألباني في هذه المسألة موافق عند التأمل لما قرره هؤلاء الأئمة المحققين ولكن ليته صرح في كلامه بما يزيل الشبهة ويغني عن التكلف في الرد على الطاعنين فرحمه الله رحمة واسعة.

قال باشميل : والعجيب أن كثيراً من المرجئة ومن دخلت عليهم شبه الجهمية في واقعهم أفضل حالاً من الألباني في عقيدته الشنيعة هذه، فعلى سبيل المثال: هذا ابن حزم

الظاهري الأندلسي في (كتابه المحلى ٤٠/١) في المسألة التاسعة والسبعين من مسائله يقول بقول المرجئة الضلال الذين يخرجون العمل عن مسمى الإيمان، حيث يقول في ذلك: (من ضيع الأعمال كلها فهو مؤمن عاص ناقص الإيمان لا يكفر) اهـ .

ثم ذكر أن وجه تفضيل ابن حزم على الألباني ؛ أن ابن حزم يصرح بكفر من سب النبي ﷺ وأن الألباني لا يكفر بالسب، مع أن ابن حزم جهمي على ما ذكر الإمام ابن عبد الهادي .

وجوابه : أن هذا التشنيع مرجعه إلى المسألة السابقة، ودعواه أن الألباني لا يكفر بالأقوال والأعمال الظاهرة، وقد تقدم الرد عليه في ذلك وتوجيه كلام الألباني التوجيه الصحيح الذي يتفق مع أقوال الأئمة .

وأما تفضيله كثيراً من المرجئة ومن دخلت عليهم شبه الجهمية على الألباني فقد سلك فيه مسلكاً متكلفاً مبناه على مقدمات مطولة حملة على ذلك فرط النقد للألباني مع ما وقع له من التباس وعدم فهم لبعض ما ذكره من مقدمات .

فاشتمل هذا المسلك على التكلف في الذم وسوء الفهم — عياداً بالله من الخذلان — . أما اشتماله على التكلف في الذم والنقد فظاهر لا يحتاج إلى شرح وبيان وذلك؛ لطول المقدمات وتعقيدها بغية الوصول لتلك النتيجة الظالمة أن بعض الجهمية أحسن حالاً من الألباني .

وأما بيان ما اشتمل عليه من سوء فهو ما خفي على الناقد من حال ابن حزم في باب الإيمان وأنه قد مدح بتقريراته لعقيدة السلف ورده على المرجئة في هذا الباب حتى قال فيه شيخ الإسلام ابن تيمية: "وكذلك أبو محمد بن حزم فيما صنّفه من الملل والنحل إنما يستحمد بموافقة السنة والحديث مثل ما ذكره في مسائل القدر والإرجاء ونحو ذلك بخلاف ما انفرد به من قوله في التفضيل بين الصحابة^(١)

وأما قول ابن عبد الهادي، إنه جهمي جلد فإنما يقصد بيان حاله في باب الأسماء والصفات وأنه على عقيدة الجهمية .

وبهذا تهدم البناء المركب من تلك المقدمات وبطلت نتيجته وكفى الله الألباني شر التهمة، فالحمد لله على فضله .

يقول باشميل "وختاماً لهذه الكلمة أقول: إن انحراف الشيخ الألباني عن معتقد أهل السنة وتلوث معتقده بعقيدة الجهمية والمرجئة يفسر موقفه الذي كان يجاهر فيه بالبراءة من دعوة التجديد السلفية التي قام بها الإمام السلفي محمد بن عبد الوهاب رحمه الله، ويفسر أيضاً لماذا اتهم الألباني الإمام محمد بن عبد الوهاب بأنه لم يكن سلفياً في منهج التفقه في الدين، ويفسر لماذا كان الألباني يتهم الإمام محمد بن عبد الوهاب بأنه -على حد زعم الألباني- كان عنده غلو وشدة في التكفير، ويفسر أيضاً لماذا كان الألباني ينص أيضاً على أنه "ماله ولتلك الدعوة؟" أي دعوة الإمام محمد بن عبد الوهاب، وأنه على -حد زعمه- ينقدها أكثر من غيره، أقول: الذي يفسر اتهامات الألباني تلك الخطيرة للإمام محمد بن عبد الوهاب ولعقيدته ولدعوته السلفية الأثرية: أن الألباني أصلاً لم يكن على العقيدة السلفية في أبواب الإيمان فهو أستاذ أتباعه المرجئة الذين قادهم بتجهمه وإرجائه حتى أصبحوا ملوثين بما هم فيه من بدع ومحدثات

وجوابه من عدة وجوه :

الأول: قوله إن تلوث الألباني بعقيدة الجهمية والمرجئة يفسر موقفه الذي كان يجاهر فيه بالبراءة من دعوة التوحيد .

(١)-مجموع الفتاوى (١٨،١٩/٤)

أما دعوى تلوث الألباني بعقيدة الجهمية والمرجئة فقد تبين من خلال الرد المحمل والمفصل براءة الألباني من ذلك بما لا يحتاج إلى إعادة الكلام فيه هنا .

أما الدعوى الثانية وهي براءة الألباني من دعوة التوحيد السلفية فهي منتقضة بعدة أمور :
الأمر الأول : بطلان العلة التي عللها بها وهي انحراف الألباني إلى عقيدة المرجئة فهي مجرد دعوى لا أصل لها، فإذا بطلت العلة المذكورة هنا بطل معلولها، وهو براءة الألباني من دعوة التوحيد .

الأمر الثاني: جهود الألباني الكبيرة في تقرير التوحيد والدعوة إليه، والتحذير من الشرك والبدع، وإفراده الكتب المستقلة في ذلك مثل كتاب (تحذير الساجد من اتخاذ القبور مساجد) و(التوسل أنواعه وأحكامه)، و(بدع الجنائز) ، و(كتاب التوحيد أولاً يادعاة الإسلام) ، وقيامه بخدمة كتب العقيدة على منهج السلف وتحقيقها ونشرها ككتاب (العقيدة الطحاوية) التي شرح وعلق على متنها، وحقق شرحها لابن أبي العز الحنفي ، وإخراجه لكتب الإيمان لأبي عبيد، ولابن أبي شيبة، ولشيخ الإسلام ابن تيمية .
وكذلك صدعة بعقيدة السلف وانتسابه إليها، حتى أؤذي في ذلك أعظم أذية، وحرقت مكتبته، وأخرج من بلده بسبب ذلك ، ورده على أهل البدع من الرافضة، والصوفية، والمرجئة، والمتعصبة للمذاهب الفقهية ، خصوصاً الأحناف، واستفراغ وقته وجهده في ساعات الليل والنهار، مع الإنقطاع التام لخدمة السنة ونشرها، حتى امتلأت أرفف المكتبات بكتبه العظيمة النافعة – فلا يكاد مؤلف يؤلف كتاباً إلا ويرجع إلى كتبه وينتفع بها .
فهل هذه الجهود هي في البراءة من دعوة التوحيد السلفية والصد عنها وانتقادها أم أنها مساندة مؤيدة لها .

فعلى الناقد أن يستعد للإجابة إذا ما سئل بين يدي الله عز وجل يوم القيامة عن شهادته هذه؛ لأنه ما من رجل يشهد بشهادة في الدنيا، إلا وستكتب عليه وسيسأل عنها يوم القيامة كما قال تعالى (ستكتب شهادتهم ويسألون) .

الأمر الثالث: مما يدفع هذه الفرية ثناء الشيخ الألباني – رحمه الله – على شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب وعلى دعوته المباركة ووصف الشيخ محمد بشيخ الإسلام والإمام المجدد.

وها هي ذي أقواله في ذلك:

يقول - رحمه الله - "فلا بد أن نعلم أن الشيخ محمد بن عبد الوهاب كان سلفيا في العقيدة ، وله الفضل الأول من بعد شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمهم الله جميعا - في نشر دعوة التوحيد في العالم الإسلامي بصورة خاصة ، يعود الفضل إليه بعد ابن تيمية (١) .

ويقول - رحمه الله - : (هذه هي الناحية الأولى التي أردت التنبيه عليها ، وهذا - طبعا - من باب إعطاء كل ذي حق حقه ، ونحن بلا شك لا يسرنا أبداً أن ينال أحد من الشيخ محمد بن عبد الوهاب - كما يفعل أعداء الدعوة وأعداء التوحيد - حيث يتهمون به بكل ما اتهم به السلفيون في كل بلاد الدنيا ، ولكن هذا لا يحملنا على الغلو في إعطاء كل شخص من حملة الدعوة السلفية ما ليس فيه ، فيجب أن نفرق بين ابن تيمية وبين محمد بن عبد الوهاب ، ونعطي كل ذي حق حقه ، ومن أجل هذا فقد قلت ما قلت ، وإلا فشيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب له منزلة في الدعوة عندنا بعد شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - تعالى -) (٢) .

قوله في (سلسلة الأحاديث الصحيحة ٣٠٥/٥) بعد تخريجه الحديث المشهور "نجد قرن الشيطان"؛ حيث قال - رحمه الله - : "وإنما أفضت في تخريج هذا الحديث الصحيح وذكر طريقه وبعض ألفاظه ، لأن بعض المبتدعة المحاربين للسنة والمنحرفين عن التوحيد يطعنون في الإمام محمد بن عبد الوهاب بمحدد دعوة التوحيد في الجزيرة العربية ، ويحملون الحديث عليه باعتباره من بلاد (نجد) المعروفة اليوم بهذا الاسم! وجهلوا - أو تجاهلوا - أنها ليست هي المقصودة بهذا الحديث ، وإنما هي (العراق) ؛ كما دل عليه أكثر طرق الحديث ، وبذلك قال العلماء - قديما - كالإمام الخطابي ، وابن حجر العسقلاني ، وغيرهم .

وجهلوا - أيضا - أن كون الرجل من بعض البلاد المذمومة لا يستلزم أنه هو مذموم أيضا إذا كان صالحا في نفسه ، والعكس بالعكس ، فكم في المدينة والعراق (٣) من جاهل

(١) - مسائل علمية/ علي الحلبي ص ١١٢

(٢) - المصدر السابق / ص ١١٥

(٣) - الذي يظهر أن الصواب فكم في المدينة والشام من جاهل ومنحرف وفي المغرب والعراق من عالم وصالح " فهذا الذي يقتضيه المعنى والله أعلم .

ومنحرف ! وفي المغرب والشام من عالم وصالح ! وما أحكم قول سلمان الفارسي لأبي الدرداء - حينما دعاه أن يهاجر من العراق إلى الشام:-

"أما بعد ؛ فإن الأرض المقدسة لا تقدر أحدًا ، وإنما يقدر الإنسان عمله".^(١)

وقال -رحمه الله في تعليق له على كتابه (مختصر صحيح البخاري) (ص ٤٨٠) تعقيباً حول هذا الحديث - نفسه - بعد أن بين وجه الصواب في معناه:

"..... خلافا لما عليه كثير من الناس اليوم ، ويزعمون - لجهلهم - أن المقصود ب(نجد) هو الإقليم المعروف -اليوم- بهذا الاسم وأن الحديث يشير إلى الشيخ محمد بن عبد الوهاب وأتباعه - حاشاهم -؛ فإنهم الذين رفعوا راية التوحيد خفاقة في بلاد نجد وغيرها جزاهم الله عن الإسلام خيراً".

وبهذه النقول يتبين موقف الإمام الألباني - رحمه الله - من دعوة شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب وأنه من الذابين عنها المؤيدين لها لا على ما اتهم به .

الأمر الرابع: قول الإمام الألباني : " الحقيقة محمد بن عبد الوهاب فضله كبير على الأمة الإسلامية لكن فيه شيء من الغلو والشدة، وظهرت هذه الشدة في (الإخوان)."

يتضمن هذا الموطن من كلام الإمام الألباني - رحمه الله - شهادته بفضل محمد بن عبد الوهاب الكبير على الأمة الإسلامية وهذا مما يدل على منزلة الشيخ محمد بن عبد الوهاب عند الألباني - رحمهما الله جميعاً.

أما قوله عن الشيخ محمد (فيه شيء من الغلو والشدة) فهذا خطأ بل باطل يعرفه كل من عرف دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب، ومما يدل على أن الإمام الألباني لم يحرر هذه المسألة أنه ما استدلل لهذا بشيء من كلام شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب، أو أفعاله وإنما ذكر أن هذه الشدة ظهرت في (جماعة الإخوان) والشيخ محمد رحمه الله بريء من ذلك، وإنما يحاسب على فعله، ثم هذه الجماعة ما ظهرت إلا في وقت متأخر من الدعوة، ولا شك أن هذه الجماعة فيها شدة لكن الذي يحملهم على ذلك هو الجهل فغالبيتهم عوام حتى إن بعضهم بل الكثير منهم لا يحسن القراءة، وأمرهم معلوم في الجزيرة .

وقد تبرأ منهم الملك عبد العزيز - رحمه الله - وسائر علماء الدعوة وأخبروا أن دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب تخالف ما هم عليه.

فرحم الله الإمام الألباني، وغفر له هذه الكلمة، وليتها لم تصدر منه، حتى لا يشنع عليه ولا على دعوة الشيخ بها، ولكن من المعصوم بعد الرسل؟ ومن الذي لم تعرف له زلة من العلماء؟!

ومع هذا كله فهذه الزلة مغمورة في حسنات وجهود الإمام الألباني المباركة في نشر الدين والدعوة إلى التوحيد .

وأما قول الشيخ الألباني - رحمه الله - (أما الوهابية فما لي ولها أنا أنقدها ربما أكثر من غيري)

فهذه المقالة لها وجه صحيح، وحسن الظن بالشيخ الألباني وواقع أمره يقتضي أن تحمل كلمته هذه على الوجه الحسن، وهو أنه أراد بذلك أنه يتبرأ من (التلقيب بالوهابية) ولا شك أن كل أهل السنة الذي يوصفون بالوهابية لا يرضون أن ينسبوا إليها؛ لأن النسبة إلى الإسلام والسنة، ولأن خصوم الدعوة إنما أرادوا بإطلاق الوهابية التشنيع على الشيخ الألباني، وأما قوله أنا أنقدها فهذا محمول على نقد الباطل الذي ينسب إلى الوهابية من أنهم يغيضون الصالحين ويكفرون المسلمين إلى غير ذلك من الأباطيل التي تنسب للدعوة السلفية المباركة ظلماً وطغياناً.

وواقع حال الشيخ الألباني وأقواله في كتبه مفسرة لكل ذلك فهل الشيخ الألباني معروف بنقده وردوده على شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب ودعوته أم أنه ذاب عن الدعوة ومنافع عنها.

قال باشميل: "عدم تلقي الألباني العقيدة السلفية، وعدم دراسته لها على أحد من أهل العلم المعتبرين الثقات؛ كان السبب الرئيسي لعدم فهمه لعقيدة السلف، هذا مع أن الألباني عفا الله عنه جاء إلى هذه البلاد وعاش فيها أكثر من عامين، وعاصر وقتها واختلط بكبار مشايخ السنة في ذلك الوقت، كالشيخ محمد بن إبراهيم، والشيخ عبد العزيز بن باز، والشيخ عبد الله بن حميد، رحمهم الله، وكان حرياً به أن يأخذ عنهم علم التوحيد والمعتقد الصحيح، ولكن لم يعرف عنه شيء من ذلك، بل طالب الشيخ محمد بن إبراهيم إنهاء

عقد الألباني من الجامعة الإسلامية، وكفَّ يده عن العمل في الجامعة، لما لمس منه المشايخ من انحراف "

وجوابه فيما يأتي :

١- قوله لم يتلق العقيدة على أحد من أهل العلم المعتبرين فهذه دعوى فهل سير حال الألباني وعرف أنه لم يتلق العقيدة عن أحد من العلماء في حال الطلب، وإن ثبت ذلك فإن الشيخ الألباني كغيره من العلماء اطلعوا على كتب السلف والأئمة في باب الاعتقاد وغيره، وانتفعوا بذلك حتى فهموا وضبطوا، والكتب لمن فهمها اجتمع فيها من علم الأولين والآخرين ما لم يمكن أن يجتمع في عالم واحد ولا أكثر من العلماء المعاصرين .

ثم إن العبرة بالعاقبة فهل الألباني قد وافق السلف في عقيدتهم أم كان منحرفاً عنهم، مما لا شك فيه ومما يقطع به من عرف الألباني وكتبه أن الألباني من العلماء الكبار الضابطين لعقيدة السلف، والمحققين فيها والمحررين لألفاظها، حتى شهد له بالعلم ورسوخ القدم فيها العلماء الكبار الذين تقدم أقوالهم في بداية الحديث .

٢- قوله كان ذلك السبب الرئيس لعدم فهمه لعقيدة السلف .
وهذه دعوى واسعة وحجتها الشبهة السابقة، ثم ما هي مخالفة الألباني لعقيدة السلف؟! فالناقد نفسه لم ينتقده إلا في باب الإيمان بعد أن اعترف أنه يقول بقول السلف في تعريف الإيمان ، والقول بزيادة الإيمان ونقصانه ، والاستثناء فيه ، وأنه يرى أن الخلاف بين أهل السنة ومرجئة الفقهاء خلاف حقيقي .

وما انتقده فيه من مسائل فالحق فيها مع الألباني من حيث الجملة هذا مع تركية العلماء له في عقيدته وتبرئتهم له من قول المرجئة .

٣- انتقاد الناقد للألباني لعدم أخذه علم التوحيد عن العلماء الذين ذكر .
وجوابه أن هذا القول شبيه بأقوال العوام الذين لا يعرفون قدر العلماء، فهل الألباني مع مقامه في العلم والفضل-لو سلّم بخطئه في بعض المسائل-هو مما يقال له هذا وهل كلما أخطأ عالم يقال لم لا تدرس على العلماء .

وأيضاً فإن هؤلاء العلماء الذين ذكرهم من أقران الألباني في السن والعلم، وإن كانوا يتفاوتون في العلم، وهذا التفاوت يختلف بحسب أنواع العلوم كما يعلمه كل ناقد منصف، وعلى هذا قد يأتي من بعض المتطاولين من يقول لم يدرس فلان على فلان في باب كذا، وفلان على فلان في باب كذا مما لا يليق بمقام العلماء وحسن الأدب معهم.

وحجة أخرى وهي هل الألباني أتى به من بلاده ليدرس الطلبة وينتفع من علمه أو ليدرس على المشايخ العقيدة .

ثم كيف العلماء الأجلاء المؤسسين للجامعة الإسلامية والقائمين على إدارتها في ذلك الوقت يستقدمون الألباني ويرشحونه للتدريس في الجامعة الإسلامية وهو إلى ذلك الوقت لم يضبط العقيدة .

وأخيراً فهل الناصح قد رجع للعلماء فيما يقرر والتزم طريقهم، ومن ذلك نقده للألباني أم خالفهم، وخالف قول الله تعالى (أتأمرون الناس بالبر وتنسون أنفسكم) ٤ - قوله كف الشيخ محمد بن إبراهيم يده عن العمل في الجامعة لما لمس منه المشايخ من انحراف.

وجوابه : أن يحال على ما تقدم نقله عن هؤلاء المشايخ في الشيخ الألباني فهل وصفوه بالانحراف، أم أثنوا عليه وعلى علمه . والنصيحة للناقد إن تناول على الألباني في كثير من الأمور ورماه بالعظائم في عقيدته واتهمه في ولائه للسنة فعليه أن يتقي الله في القول على العلماء .

وأما إنهاء عقد الألباني من التدريس في الجامعة فهذه أمور إدارية فهل كل من أنهى عقده من الجامعة يطعن في عقيدته وهل كل من درس في جامعات المملكة يعد ذلك تزكية لعقيدته فتأمل ...

قال الشيخ عبد المحسن العباد في رده على الرفاعي فيما زعمه أن الملك فيصل - رحمه الله - طرد الألباني من الجامعة "وقد عين [أي الشيخ الألباني] مدرساً في الجامعة الإسلامية بالمدينة في السنوات الأولى من إنشائها وعين عضواً في مجلسها الأعلى ، ثم انتهى التعاقد معه كما ينتهي التعاقد مع المدرسين غير السعوديين وكنت مدرساً في

الجامعة الإسلامية منذ تأسيسها ، وما سمعت أن الملك فيصلاً - رحمه الله - طرد الشيخ الألباني كما زعم الكاذب !^(١)
وهذه شهادة من الشيخ عبد المحسن - وفقه الله - بأن الشيخ الألباني خرج من الجامعة بعد انتهاء عقده ولم تكف يده عن التدريس في الجامعة لما لمس منه من انحراف كما زعم باشميل !.

هذا آخر ما تم التنبيه عليه من الملاحظات التفصيلية على الشريط المذكور نسأل الله عز وجل أن يجعل عملي هذا خالصاً لوجهه وأن ينفع به صاحب الشريط ومن يطلع عليه ممن اشتبهت عليه هذه المسألة وهي نسبة الإمام الألباني للإرجاء والله الهادي إلى سواء السبيل .

وكان الفراغ من كتابته ومراجعته
في يوم السبت الموافق ١٤٢٩/٨/٢٨ هـ

(١) - الرد على الرفاعي والبوطي ص (٨١)